جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (٦١٢)

بحث تخطيط القوى العاملة فى المدى الطويل

الإطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة

فى السنوات ١٩٦٥-١٩٧٠

الدورة الثالثة

دكتور صليب روفائيل **حسن محمد عبد المنعم**

سامى الكاشف **حسن حامد زكى**

مصطفى أنور مصطفى

ديسمبر ١٩٦٥

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتبب ريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

فهـــرس

- تشكيلات (اللجنة الاساسية ـ هيئة المكتب ـ السكرتارية الفنية للبحث)
- مقدمه عامة عن البحث
- منهج البحث واسلوبه فى الدورة الثالثه
- نموذج التحليل وأهدافه ، مناقشة نتائج الدراسة ٠

خصائص البديل الاول

» » الثانى

» » الثالث

» » الرابـع

» » الخامس

- اسس المفاضله بين البدائل الخمسة
- الاجور والاستهلاك وعلاقتها بالبدائل الخمسة

- ملاحـق : (جداول)

جهـــاز البحـــث

أولا : اللجنة الاساسيـــة :

قررت اللجنة الفرعية للبحوث والتدريب بجلستها التاسعة والثلاثون بتاريخ ١٠/٥/١٩٦٤ تشكيل اللجنة الاساسية لبحث تخطيط القوى العاملة طويل الاجل على النحو التالـــى :

الدكتور حســـن حســـين	مشرفا علـى البحـــث
الدكتور محمد زكى شافعـــى	عضوا مجلـس الادارة
الدكتور مختـــار حمـــزه	
الدكتور محمد محمد حســان	وكيل وزارة التعليم العالى
الدكتور محمد عبد الرحمن البدرى	الاستاذ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة
الدكتور مدنى دسوقى مصطفـــى	الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة
الدكتور صليـــب روفائيـــل	الاستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة عين شمس
الدكتور مصطفـــى حمـــدى	المدرس بكلية الهندسة جامعة عين شمس

ثانيا : هيئة المكتـــب :

وقد تشكلت هيئة المكتب للبحث من الســـادة :

الدكتور حســـن حســـين

الدكتور مختـــار حمـــزه

الدكتور صليـــب روفائيـــل

ثالثا : السكرتارية الفنية للبحـــث :

وقد وافقت هيئة المكتب فى اجتماعها الرابع بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٥ على تكوين السكرتارية الفنية للبحث من الســـادة :-

١ ـ	السيد / الدكتور محمد سيف الدين فهمى	وزارة التعليم العالى
٢ ـ	السيدة / سعاد بدير	" " (عضوة اجازة دراسية بالمعهد)
٣ ـ	السيد / الدكتور محمد طلعت حموده	وزارة الصحة (خريج دورة المعهد الاولى)
٤ ـ	السيد / محمد صادق عيد	شركة موبيل أويل (خريج دورة المعهد الاولى)
٥ ـ	السيد / محمد أبو الفتح نصار	معهد التخطيط القومى (خريج الدورة الثالثة)
٦ ـ	السيد / سامى الكاشف	وزارة التخطيط
٧ ـ	السيد / حسن محمد عبد المنعم	" "
٨ ـ	السيد / مصطفى أنور مصطفى	" "

ثم ضم الى السكرتارية الفنية اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ السادة :

٩ ـ	السيد / عبد الحفيظ منصور	اللجنتين الدائمتين للافراد العلميين والفنيين (خريج الدورة الثالثة)
١٠ ـ	السيد / الدكتور عبد الفتاح عبد اللطيف	وزارة الصحة (خريج الدورة الثالثة)
١١ ـ	السيد / محمود ابراهيم خليل	وزارة التعليم العالى (خريج الدورة الاولى)
١٢ ـ	السيد / الدكتور حطاب حسنين	معهد الدراسات والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة
١٣ ـ	السيد / حسن حامد زكى	المؤسسة المصرية العامة للتأمين

مقدمة عامه عن البحث :

اخذت الدوله باسلوب التخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورفع مستوى معيشة الأفراد ، شأنها فى ذلك شأن كثير من الدول النامية . وتخطيط القوى العاملة أحد العناصر الأساسية لسياسات التنمية القومية سواء اكان هدف هذا التخطيط بناء المهارات والقدرات اللازمة للنمو الاقتصادى ، أو توفير فرص العمل المثمر لجميع الافراد .

وتواجه البلاد فى مرحلة التنمية بعض المشاكل فى مجال تخطيط القوى العاملة ، منها :—

أولا :— قصور فى المدى القريب لبعض المهن والحرف التى تحتاج اليها مرحلة التنمية ، والتى يمكن تلخيصها فى المجاميع التالية :

أ — المهن الفنية العليا مثل المهن العلمية التطبيقية والهندسية والطبية فضلا عن ميل المهنيين فى هذه الفروع للاستقرار بالمدن الكبرى وتنحيهم عن العمل فى الريف والاماكن النائية التى تحتاج الى خدمتهم .

ب — المهن الفنية المتوسطه مثل الفنيين الصناعيين والزارعين وملاحظى العمل والممرضات ويلاحظ بصفة عامة ان القصور فى هذه المجموعة اشد منه فى المجموعة الاولى ، ويمكن تفسير ذلك لاسباب عدة منها عدم معرفه العلاقة بين الطلب على هذه المهن والطلب على مهن المجموعة الاولى ومنها التقدير الاجتماعى لأفراد هذه المجموعة مما يحفز كثير من الشباب الى التزاحم بالجامعات والمعاهد العليا هروبا من عدم تقدير المجتمع لافراد هذه المهن .

ح — مهن الادارة العليا الفنية أو الادارية والتنظيمية وقد يكون من اسبابها اضطراد النمو فى كثير من فروع النشاط الاقتصادى فضلا عن التطور الجذرى فى المجتمع الذى ينشأ من نمو القطاع العام .

د — المدرسين لاسيما فى مراحل التعليم الثانوية والفنية المتوسطه ومما يضاعف هذه المشكلة هروب بعض من المؤهلين لهذه المهن الى مجالات اخرى من العمل مما يجعل المدارس مفتقره الى المدرسين الممتازين خصوصا فى فروع العلوم والرياضة والتى تمثل مشكلة عامة تعانى منها دولا كثيرة

هذه الفئة من العمال المهرة والمدربين ومن الادارة المتوسطة المدربة وينشأ بسبب ظهور فروع جديدة من الصناعة فضلا عن المحاولة المستمرة لرفع كفاءه العمل الانتاجية ، مما قد يتطلب توفير مهارات خاصه في نوع العامل الذي يتقدم في العمل وفقا لاساليب الانتاج الحديثة مع الأخذ في الاعتبار أن معظم النمو الصناعي يتحقق في وحدات صناعية كبيرة أو متوسطه الحجم تعتمد على مهارات خاصه لعمالها حتى يمكن تشغيل هذه الوحدات بالكفاءه الاقتصادية التي تتناسب ورأس المال الكبير المستثمر فيها

و — مجاميع أخرى من المهن فتزداد بشده الحاجه اليها في عصر التنمية مثل الاقتصاديين والاحصائيين وأخصائيوا ادارة الالات المعقده (مثل الالات الالكترونية) وقائدوا الطائرات والبواخر ..... الخ .

وفي الواقع اذا كان علينا أن نعمل على رفع معدلات التكوين الرأسمالي للمجتمع بكافة الطرق المختلفة فانه من الواجب أيضا دراسه وسائل رفع التكوين البشري

أو تنمية الموارد البشرية لا تقتصر وسائل رفع التكوين البشري على الاستثمار في التعليم فحسب وانما يتوقف كذلك على الفرد نفسه واتجاهاته نحو نمو كفاءته في اداء العمل وعلى امكانيات التدريب المختلفة سواء قبل الالتحاق بالعمل أو عند الالتحاق به أو في اثناء الخدمه وعلى نحو تنظيم العمل وابراته وعلى امكانيات خلق حوافز تعمل اتفاقا واصل الا أن الجهد الاكبر يقع بدون شك على أجهزة التعليم والتدريب .

ويمكن القول أن المعدلات الفعلية المتحققة للنمو الاقتصادي تقترن الى حد كبير بقدرة المجتمع على رفع تكوينة البشري فالحاجة قد تكون اساسيه لتنمية ذلك الجزء الاستراتيجي من التكوين البشري وبسببها لا تتوفر نمو قوه العمل ذاتها فقد يتعين أن ينمو الافراد العاديين والمهندسين ورجال التنظيم وادارة وبعض العمال المهرة بمعدلات تضاعف نمو قوة العمل ذاتها ، ومن ناحية أخرى فيوجد حيزه تحيط القوى العامله أنه يجب أن تفوق معدلات نمو التكوين البشري معدلات التكوين الرأسمالي ، والا كان من المتعذر [illegible] بناء المجتمع الصناعي المتقدم .

ثانيا :— فائض فى مهن وحرف العمال غير المهره أو العمال غير المدربين :

وفى الوقاع فان هذه المشكلة تظهر فى كل من الريف والحضر .

أ — فى الحضر لوحظ من التحليل العلمى لمرحل التنمية فى البلاد النامية أنه ظهر فى المعتاد نمو سريع فى حجم المجتمع الحضرى حيث يهاجر جزء من سكان الريف بحثا عن فرص أفضل للعمل الا أن النمو الصناعى فى المناطق الحضرية والتى تمثل مرحله تاليه للنمو يتطلب توفير عمال مهرة قد يمكن تشغيل وحدات الانتاج كثيفة رأس المال بكفاءه اقتصاديه تتناسب مع الاستثمار الصناعى ، فضلا عن أدخال الاساليب الجديدة فى الانتاج ويترتب على هذا ظهور فائض كبير من العمال غير المهره فى المناطق الحضرية مع وجود عجز واضح فى القوى العامله المدربه المهره اللازمة للعمال فى المصانع الجديدة والنشأة

ب — اما فى الريف فمن المشاهد أن نمو السكان المطرد مع ضيق الرقعة الزراعية يتسبب فى ظهور مشكلات البطاله الجزئية الصريحة والمقنعة ، كما يلاحظ أنه لرفع كفاءة الانتاج الزراعى فقد يكون من المناسب الاعتماد على مشروعات التجميع الزراعية واستخدام وسائل الزراعة الحديثة بدلا من زيادة الايدى العامله المشتغلة فى الزراعة . ومن ثم فأنه لاتزال هناك صعوبه فى زياده فرص العمل المثمر للايدى العامله غير الماهرة الفائضة بالريف .

ثالثا :— فائض فى بعض المهن العليا (بطاله المتعلمين) وينشأ هذا الفائض فى بعض المهن نتيجة لعدم وجود سياسه مناسبه لتوفير الاحتياجات من المهن المختلفة وعلى المدى القصير والبعيد وفقا للطلب الحقيقى منها فنجد أن هناك فائضا فى القوى العامله فى بعض المهن مثل مهن المحاماه وخريجى الكليات النظريه بصورة عامه فى حين أن هناك هجزا فى طبقة الفنيين وفى بعض المهن العاليه الهندسية والتكنولوجية .

ولا شك فان أولى خطوات البحث فى تخطيط القوى العامله قد تكون العمل على توفير تحليل مناسب لقوه العمل الحالية يستهدف :—

١— التعرف على القصور من المهن والحرف فى كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى والبحث عن اسباب هذا القصور .

٢ — التعرف على الفائض من المهن سواء كانت من العمال غير المهره أو المهن الاخرى والتعرف على اسباب هذا الفائض .

٣ — العمل على توفير أهداف الطلب على المهن المختلفة فى ضوء دراسة شاملة للنمو الاقتصادى وفى ضوء الاعتبارات المختلفة التى تمثل جوهر الدراسة فى هذا البحث .

وفى الواقع لاتعنى بهذه الدراسه القيام بالبحث التفضيلى الشامل لكل مهنه فأنه بدون شك من المتعذر وصول مستوى التحليل فى دراستنا الى كل مهنه من المهن الوارده فى التصنيف الدولى للمهن والتى يبلغ عددها حوالى ١٥٠٠ مهنه ، ولكن الهدف الأساسى هو الوصول الى صورة واقعية للمشاكل الرئيسية فى تنمية الموارد البشرية ومدى الارتباط أو التفاعل بين هذه المشاكل ومن ثم اعطاء صورة للاتجاه العام فى المستقبل كما أن التحليل الذى يتعين أجراؤة يأخذ فى الاعتبار كلا من المظاهر الكمية والنوعية لنمو الموارد البشرية كما يأخذ فى الاعتبار كافه الجوانب الاحصائية المتاحه .

وتستهدف الدراسة فى هذا البحث بصفة عامه إستيفاء النقاط الثلاث التاليه :

أ — الربط بين خطط التنمية الاقتصادية وخطط التعليم فى مستوياته المختلفة .

ب — سياسات التدريب وكيفية الاستفاده منها فى تغطية الثغرات بين الطلب والعرض من المهن المختلفة .

ج — ودراسه الحوافز المختلفة لتنمية التكوين البشرى للمجتمع .

والجدير بالذكر أن اعداد الخطط طويلة الاجل لتنمية الموارد البشرية على أساس تحقيق التوظف الكامل ، يعتبر أحد المداخل الرئيسية لاعداد خطط التنمية الاقتصادية فى المدى الطويل لاسيما اذا كانت هذه الخطط تعتمد على المعلومات والبيانات الاساسية عن مصادر الثروة الطبيعية للبلاد ، والمتوقع استغلالها خلال فترات الخطه ، وقد أخذنا فى الاعتبار خمس بدائل لتحقيق العماله الكامله موزعه على فروع النشاط الاقتصادى فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ وذلك لاعطاء صور مختلفة ، تكفل المرونه ، وتوضح أنسب الوسائل لتحقيق العماله الكاملة ، على ضوء ظروفنا

الاقتصادية ، ومجتمعنا الاشتراكـــى .

منهج البحث واسلوبه :ـ

تعتبر دراسات تخطيط القوى العامله طويله الاجل اساسية للنواحى التالية :ـ

أولا : تقسم عمليات العرض من المهن المختلفة كنتيجة للتوسع فى التعليم بأنها طويلة الاجـــل فإعداد خريجى الجامعات والمعاهد العليا يحتاج الى حوالى خمسة عشر أو ستة عشر عاما مـــن التعليم المتصل واعداد خريجى المعاهد المتوسطه يحتاج الى حوالى اثنى عشر أو ثلاث عشـــر عاما مما يترتب عليه أن التقديرات قصيرة الاجل للطلب على المهن المختلفة لايترك مجالا كبيرا لربطها بسياسات تخطيط التعليم فى مستوياته المختلفة وأن كانت هذه التقديرات قصيرة الاجل اساسيـــه لتوضيح حجم العجز أو الفائض من المهن فى المدى القريب وهو يلقى بعض الضوء على سياســـات التدريب السريع أو التدريب داخل المصنع والوحدات الانتاجية كحل مؤقت لموازنه الطلب مع العـــرض من القوى العاملة المدربه .

ثانيا : فضلا عن ذلك فانه لايمكن الاعتماد على قوى سوق العمل لاحداث الموازنه بين العـــرض والطلب باتباع سياسات مناسبه للاجور لأن مثل هذا الاجراء لايحدث الموازنه المطلوبه فى وقـــت مناسب .

ثالثا : وكما سبق أن قدمنا لهذا البحث فأنه من عناصر التخطيط الاساسية ، توفير خطط شاملـــة نتيجة لتنمية الموارد البشرية تتمشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستهدف التقريـــب بين العرض والطلب من المهن المختلفة ، كما تستهدف توفير فرص العمل لجميع الداخلين فى سوق العمـــل .

وفى الواقع يمكن أن تبدأ عمليه تخطيط القوى العاملة من جانب الطلب اساسا بمعنى دراسه احتياجات الخطط الاستثماريه من المهن المختلفة ، ومن ثم دراسه خطط التعليم والتدريب لمقابلـــه هذا الطلب كما كان مجرى الدراسه فى الدورتين الاولى والثانية للجنة البحث .

الا أن هذا المدخل مع مافيه من تشكيلات معقده فى توفير خطط النمو الاقتصادى فى المدى الطويل ، بسبب استحاله توفير البيانات الاقتصادية الشاملة لهذا المدى الطويل ، ومن ثم صعوبـــه

اعداد الاسقاط للمستقبل موزعا بين فروع النشاط الاقتصادى فأن هذا المدخل لايأخذ فى الاعتبار بصورة مباشرة الاستغلال الكامل للموارد البشرية ، أو بعبارة أخرى فان هذا المدخل لايضمن توفير فرص العمل لكل قادر عليه ولا شك أن هذا الدخل لا يعنى بأهداف بحث تخطيط القوى العامله لاسيما اذا اتضح وجود ثغرات بين الطلب الكلى على الايدى العامله وتوفر قوة العمل الناشئة عن زيادة السكان .

اما المدخل الثانى فيبدأ من جانب العرض بسبب النمو السكانى ويستهدف هذا المدخل اساسا تقرير اهداف للعماله في فروع النشاط الاقتصادى تكفل تحقيق مبدأ العماله الكاملة والاستغلال الكامل لجميع الموارد البشرية .

ومن الطبيعى أن يكون هذا المدخل هو هدف لجنة بحث تخطيط القوى العاملة لاعتبارات متعددة منها :-

أ — أن عمليه التنمية الاقتصادية فى دوله ناميه اشتراكية يجب أن تستهدف تحقيق العماله الكاملة لكافة القادرين على العمل .

ب — أنه من استراتيجية تنمية المجتمع ورفع معدلات النمو الاقتصادى له بأقصى صورة ممكنه يتطلب بدون شك الاستفاده الكامله من الطاقات البشرية المتاحه .

حـ — أن هذا المدخل يتسم بأنه اكثر مرونه وواقعية فى مواجهه مشاكل تخطيط القوى العاملة حيث أنه يستعرض السياسات البديله لتنمية الموارد البشرية ، كما أنه يكون أقرب الى التوقعات المستقبلة حيث أنه يعتمد على اسقاط نمو السكان وهو من البيانات التى يمكن الاطمئنان الى تقديراتها بكفاءه مناسبه .

ويتبع هذا انه يعد تحديد سياسات توزيع قوه العمل بين فروع النشاط الاقتصادى استكمال الصورة لاعداد الخطط الاستثماريه المناسبة لتحقيق مبدأ العماله الكامله ثم دراسه اثار هذه الخطط على الناتج القومى واثاره على نحو كفاءه العمل الانتاجية فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفه بالنسبة لكل من البدائل الخمسة ، وذلك حتى تتاح للمسئولين عن تخطيط القوى العامله فرصه اختيار انسبها

لظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والتى خصص لها الجزء التالى من هذا التقرير •

نموذج التحليل وأهدافة ومصادر البيانات والفروض التى بنى عليها البحث :—

ينبثق نموذج التحليل للدوره الثالثه للبحث من الفكره الاساسية بأن تخطيط القوى العاملة طويلة الاجل فى الدول النامية الاشتراكية يجب أن يأخذ فى الاعتبار الآتـــى :—

أ — استهداف تحقيق العماله الكامله فى خطط التنمية الاقتصادية للمستقبل ضمانا لتوفير فرص العمل لكل قادر عليه •

ب — أن هذا الاستغلال الكامل للقوه العامله سوف يستتبع بالاضافة الى عوامل اخـــرى تحقيق أقصى معدل ممكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية •

ويجدد الاشارة بأن نقطه البدايه فى بناء هذا النموذج الاقتصادى على اساس افتراض العماله الكامله يعتبر نقطه البدايه الطبيعيه لتخطيط يستهدف تنمية الموارد البشرية للبلاد واستغلالهـــا بكامل طاقتها حتى يمكن التعرف على أهداف تنمية التعليم والتدريب لاقصى معدلاتها وبالصوره التى تضمن لخطط التعليم والتدريب الفاعلية الكامله فى رفع عمليه التنمية بأقصى معدلاتها •

أهداف العماله الكامله :—

وقد أخذ فى الاعتبار أنه لو كان معدل نمو السكان بالجمهورية خلال الفترة ٦٥—١٩٨٠ هو ٢٫٦٤٪ سنويا وكان من المستهدف توظيف كل قوة العمل مع استهداف تطور نسبة قوه العمـــل الى مجموع السكان من ٢٦٪ فى سنة ١٩٦٥ الى ٢٧٪ فى سنة ١٩٧٠ الى ٢٨٪ فى سنة ١٩٧٥ والى ٣٠٪ فى سنة ١٩٨٠ ، فأن الهدف الاجمالى للعماله خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٨٠ يتمثل فى الجدول التالى :—

جملة العرض من القوى العاملة

(هدف العمالة الكاملة فى الفترة ١٩٦٥ــ ١٩٨٠)

السنة	جملة السكان التقديرى (بالمليـــون)	جملة العرض من القوى العاملة (بالملوين)
١٩٦٥	٢٩ر٥	٧ر٨
١٩٧٠	٣٣ر٥	٩ر٠
١٩٧٥	٣٨ ر١	١٠ر٧
١٩٨٠	٤٣ر٣	١٣ر٠

(يلاحظ من تقارير المتابعة أن حجم العمالة فى سنة ١٩٦٥ هو ٢ر٧ مليون)

وترجع زيادة قوه العمل الى مجموع السكان من ٢٦٪ فى سنة ١٩٦٠ الى ٣٠٪ سنة ١٩٨٠ الى نحومساهمة المرأه فى سوق العمل والى استهداف الاستفاده من الافراد العلميين والفنيين لفترات من العمر اكبر من ٦٠ سنه .

موازين قوه العمل والبدائل المستهدفة لتوزيعها بين فروع النشاط الاقتصادى :ــ

أن هدف الدراسة فى الدورة الثالثه للبحث هو الوصول الى تحديد الخطط الاستثماريه فى المدى الطويل التى يكفل الاستفاده الكامله من الموارد البشرية ضمانا لرفع معدل النمـــو الاقتصادى الى اقصى معدلاته الممكنه ومن ثم دراسه اثار هذه الخطط على الناتج القومى والتأكد من انها تحقق بالفعل مضاعفة الدخل القومى مره كل عشرة سنوات فضلا عن أن هذه الدراســه تلقى ضوءا على تحديد أهداف نمو انتاجية العمل فى فروع النشاط الاقتصادى كما انها توضح التطور المتوقع فى نصيب الفرد من الناتج القومى ومدى تطور انتاجية العمل لمجموع الاقتصـــاد القومى ويعتبر هذا الدخل من المعايير الاساسية التى يمكن الاعتماد عليها فى رسم الاطار العـام للسياسة الاستثمارية فى المدى الطويل ، ومن ثم يمكن دراسه تفاصيل هذه الخطط الإستثماريــه وامكانية تنفيذها فنيا فى ضوء مشروعات التنمية المتاحه فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفــه

وعلى هذا الاساس فان نقطه البداية فى التحليل تتركز فى تحديد التغيرات الاساسيــه

التى تستهدف توزيع قوه العمل بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفه ٠

وبالرجوع الى بيانات المتابعة للخطه الخمسية الاولى ١٩٦٠ — ١٩٦٥ تلاحظ التغيير التالى فى توزيع قوة العمل بين فروع النشاط الاقتصادى التى قسمت الى الانشطه التالية :

(الزراعة — الصناعة — الكهرباء — البناء والتشهيد — النقل والمواصلات — الخدمات)

فاننا نجد الآتـــــى :—

توزيع قوة العمل فى ١٩٦٠ — ١٩٦٥ بين
قطاعات النشاط الاقتصـــــادى

القطـــــاع	١٩٦٠/٥٩ سنة الاساس		١٩٦٥/١٩٦٤ السنة الخامسة فى الخطة الاولى		متوسط المعدل السنوى لنحو قوة العمل
	بالمليون	٪	بالمليون	٪	
الزراعة	٣ر٢٦	٥٣ر٩	٣ر٦٣	٥٠ر٢	١ر٩
الصناعة	١ر٦١	١٠ر٠	٠ر٨٤	١١ر٦	٥ر٨
الكهرباء	٠ر٠٤	٠ر٦	٠ر٠٥	٠ر٧	٤ر١
البناء والتشييد	٠ر٢٠	٣ر٣	٠ر٣٨	٥ر٢	٢٣ر٨
النقل والمواصلات	٠ر٢٢	٣ر٦	٠ر٢٦	٣ر٦	٣ر١
الخدمـــــات	١ر٧١	٢٨ر٤	٢ر٠٨	٢٨ر٧	٣ر٧
المجموع	٦ر٠٤	١٠٠	٧ر٢٤	١٠٠	

ويلاحظ على التغير الذى حدث فى توزيع العماله بين فروع النشاط الاقتصادى خلال افترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ النواحى التاليه :—

أ — انه لم يحقق العماله الكامله حيث أن قوه العمل تمثل ٧ر٨ مليون شخصا بينما أن العماله فى حدود ٧ر٢٤ مليون التى تمثل ٩٢ر٨٪ من قوة العمل ٠

ب — انه لم يكن للزراعة من التخلص من فائض العماله بها حيث أن نمو قوه العمل فى هذا القطاع تكاد وتتقارب مع معدل نحو السكان ٠

حـ — أن هذا التغير فى توزيع العمل بالاضافة الى الخطه الاستثمارية ترتب عليه رفع كفـاءه العمل الانتاجية للفرد بالنسبة الى مجموع الاقتصاد القومى من ٢١٢ر٧ جنيها سنويا فى ١٩٦٠ الى ٢٥٤ر١ جنيها سنويا فى سنة ١٩٦٥ (باسعار ١٩٦٠/٥٩ أى بزيادة تقدر بحوالى ٣ر٤٪ سنويا

وذلك كما يتضح من البيان التالى :ـ

السنة	الدخل القومى باسعار ١٩٦٠/٥٩	العماله بالمليون	انتاجية الفرد	رقم قياسى للانتاجية
	مليون جنية		جنية	
١٩٦٠	١٢٨٦ر٢	٦ر٠٤	٢١٢ر٧	١٠٠
١٩٦٠	١٨٤٠ر١	٧ر٢٤	٢٥٤ر١	١١٩

فى حين أن نصيب الفرد من الناتج القومى تغير من ٤٩ر٤ جنية سنويا فى سنة ١٩٦٠ الى ٦٢ر٣ جنية فى سنة ١٩٦٥ أى بمعدل ٢ر٥٪

وفى ضوء البيانات السابقة ، فأنه يتعيين البحث عن استراتيجيات مناسبه لتطوير توزيع قوه العمل بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة بحيث يمكن استغلال كافه الموارد البشرية المتاحه .

ولهذا استخدمت اللجنة البدائل الخمسة كوسيلة من وسائل التحليل ، واعاده توزيع قوة العمل بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة لتحقيق الاهداف المشار اليها سابقا ، وقد بنيت البدائل الخمسة بالاضافة الى الاعتبارات السابقة ، على اساس الفروض التالية :ـ

اولا ـ المستهدف نحو العماله فى فروع النشاط الاقتصادى على النحو التالى :ـ

أ ـ نمو الصناعة :ـ

المعدل السنوى لنمو العماله وفقا للبدائل الخمس هو :ـ

البديل	معدل النمو
الاول	٦ر٥
الثالث	٧ر٠
الرابع	٧ر٥
الثانى	٨ر٠
الخامس	٨ر٥

ب — نمو الخدمات :

المعدل السنوى لنمو العماله وفقا لبدائل الخمس هو :

البديل	معدل النمو
	٪
الاول	— ر٤
الثالث	٢ر٤
الرابع	٥ر٤
الثانى	٠ر٥
الخامس	٦ر٥

حـ — النمو فى قطاع الكهرباء يتمشى مع النمو فى الصناعة (تحسب المعدلات المناظرة للنمو فى الكهرباء)

د — النمو فى قطاع النقل والمواصلات يتمشى مع النمو فى الصناعة والخدمات البنـــاء والتشييد يتمشى مع النمو فى القطاعات السابقة ويحسب المعدلات المناظره .

و — النمو فى قطاع الزراعة يتمثل فى باقى قوة العمل الكليه .

ثانيا : تنفذ الخطة الاستثماريه بعد تقدير معدل الاستثمار للعامل الواحد فى فروع النشـــاط الاقتصادى المختلفة وذلك مع مراعاة :

أ — أن الاستثمار فى الصناعة يستلزم فترة انشاء فى حدود ثلاثه سنوات .

ب — أن الاستثمار فى البناء والتشييد يستلزم فتره انشاء فى حدود سنتين .

حـ — أن الاستثمار فى النقل والمواصلات يستلزم فتره انشاء فى حدود سنتين .

د — أن الاستثمار فى الكهرباء يستلزم فترة انشاء فى حدود ثلاث سنوات .

هـ — أن الاستثمار فى الخدمات يستلزم فتره انشاء فى حدود سنه واحده

وقدر اجمالى الاستثمار لكل فتره خمسية ونسبتها الى الدخل المتولد خلال الفترة .

ثالثا : التأثير على الدخل القومى :

أ — وقد رجعنا الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى لتقدير معدلات الدخل الى الاستثمار فى فروع النشاط الاقتصادى للاسترشاد بها فى تحديد أهداف الانتاج .

القطاع	معدل الدخل الى الاستثمار (اسعار ٥٩/١٩٦٠	
الصناعة	٠ر٣٦	(١ : ٢ر٧٨)
الكهرباء	٠ر١٦	(١ : ٦ر٢٥)
البناء والتشييد	٠ر٠٥	(١ : ٢٠)
النقل والمواصلات	٠ر٢١	(١ : ٤ر٧٦)
الخدمات	٠ر٩٢	(١ : ١ر٠٨)

ويلاحظ أنه بالنسبة لقطاع الصناعة ، فنظر الاتجاه الى الصناعات الثقيلة أو الصناعات المتطورة تكنولجيا ، فينتظر أن ينقص معدل الدخل الى الاستثمار وفرضنا أنه يصبح ٠ر٣ وبالنسبة لقطاع الزراعة اعتبرت نموا اساسيا تتبع المساحه المزروعة من ٦ر٣ مليون فدان فى ١٩٦٥ الى ٨ر٣ مليون فدان فى ١٩٨٥ .

وفى ضوء هذه الفروض امكن اعداد تقديرات لنمو الدخل القومى بالنسبة لكل بديل

ب — قدر متوسط معدلات النمو السنوى للدخل القومى فى كل فتره خمسية ، وقورن مع متوسط معدل النمو السنوى للاستثمار .

جـ — قدر الدخل القومى للفرد ، والدخل القومى للفرد العامل فى قوة العمل .

هـ — قدر متوسط كفاءه العمل الانتاجية ، وتطورها بالنسبة لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادى .

رابعا : خطط التعليم والتدريب الناطره :

فى المرحله الاولى من هذه الدورة ، اخذت اللجنة فى الاعتبار ثلاث مستهدفات ، وذلك للربط بين الفئات المهنية والحرفية المختلفة ، وانواع النشاط الاقتصادى المختلفة التى تحتاج اليها

خامسا : دراسة برنامج تطوير التعليم :

لمقابلة احتياجات العمالة الكاملة فى كل فترة خمسية ، ومحاولة تقدير تكاليف هذه الخطط لتطوير التعليم والتدريب .

احتمالات الدراسة المفصلة مستقبلا :

يمكن تلخيص أهداف الدراسة المفصلة لبرامج تخطيط القوى العاملة فى الاجل الطويل مستقبلا فى الاتى :ـ

١ـ تحليل الجداول المجمعة للبدائل الخمسية .

٢ـ اختيار اثنين أو ثلاثة من البدائل المشار اليها والتركيز عليها فى اجراء دراسات مفصلة يراعى فيها التقسيم الفرعى لكل قطاع التوزيع النوعى للقوى العاملة (ذكور ـ اناث) التوزيع الجغرافى (للانشطة الاقتصادية ومشروعات خطة التنمية ـ وللقوة العاملة) ... الخ

البديل الاول

توزيع قوة العمل بين فروع النشاط الاقتصادى

بافتراض العمالة الكاملة فى البديلين الاول والثانى

(١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

بالالاف

السنوات / القطاع	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٣٦٢٨	٤٤٥١	٤٩٥٤	٥٧١٣
الصناعة	٨٣٦	١١٤٥	١٥٦٨	٢١٤٨
الكهرباء	٥٣	٦٨	٨٤	١٠٧
التشييد والبناء	٣٥٨	٤٥١	٥٧٠	٧٢٣
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣٢٨	٤١٤	٥٢٥
الخدمات	٢١٠٢	٢٥٥٧	٣١١٠	٣٧٨٤
اجمالى	٧٢٣٧	٩٠٠٠	١٠٧٠٠	١٣٠٠٠

البديل الثاني

القطاع \ السنوات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٣٦٢٨	٤٢١٢	٤٣١٨	٤٤٥٢
الصناعة	٨٣٦	١٢٢٨	١٨٠٥	٢٦٥٣
الكهرباء	٥٣	٧٠	٩٤	١٢٦
التشييد والبناء	٣٥٨	٤٧٥	٦٣٣	٨٤٨
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣٤٥	٤٦٠	٦١٦
الخدمات	٢١٠٢	٢٦٧٠	٣٣٩٠	٤٣٠٥
اجمالي	٧٢٣٧	٩٠٤٠	١٠٧٠٠	١٣٠٨٠

خصائص البديل الاول :

بالرجوع الى المعدلات السنوية المتوسطة لنمو قوة العمل في فروع النشاط الاقتصادي من تقارير متابعة الخطة الخمسية الاولى يتضح أن العمالة في قطاع الصناعة حققت زيادة في العمالة بمعدل سنوي يقدر بحوالي ٤ر١ ٪ سنويا بينما أن قطاع الخدمات حقق زيادة في العمالة بمعدل ٢ر٧٠ ٪ سنويا والمقترح من هذا البديل الاول أن تنمو العمالة في الصناعة بمعدل ٦ر٣ ٪ سنويا بينما أنه في قطاع الخدمات تنمو العمالة بمعدل ٤ ٪ سنويا . يترتب على هذا فى الواقع ما يلي :

أ — أن العمالة في قطاع الصناعة تصل الى ٥٢٦ ٪ من ١٩٨٠ عن قيمتها في ١٩٦٥ ويترتب على ذلك رفع عدد المشتغلين بها من ٨ر٠ مليون الى ١ر٢ مليون .

ب — أن العمالة في قطاع الخدمات تصل الى ١٨٠ ٪ من قيمتها في ١٩٨٠ عن قيمتها في ١٩٦٥ ويترتب على ذلك رفع عدد المشتغلين بها من ١ر٢ مليون الى ٣ر٨ مليون في ١٩٨٠ .

وقد اعتمد هذا البديل على ان هدف العمالة في قطاع الكهرباء يتمشى مع هدف قطاع الصناعة بمعنى ثبات النسبة في معاملات العمالة بين قطاعي الصناعة والكهرباء .

أما قطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات فيتعين نموها على الاقل مع ما يحققه قطاعى الصناعة والخدمات من نمو ٠

وقد افترض هذا النموذج أن باقى قوة العمل الاجمالية للجمهورية فى سنوات التقدير سيخصص الى قطاع الزراعة ووفقا لهذه الفروض اتضح :

أ ـ أن قطاعات الكهرباء والبناء والتشييد والنقل والمواصلات ترتفع العمالة بها فى خلال خمسة عشر عاما ما بين ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ الى ٢٠٢٪ من قيمتها فى سنة ١٩٦٥ ويترتب على هذا ارتفاع عدد المشتغلين بالكهرباء من ٥٣ ألف فى ١٩٦٥ الى ١٠٧ ألف فى ١٩٨٥ ٠ بينما أنه فى قطاع البناء والتشييد ترتفع العمالة من ٣٥٨ ألف فى ١٩٦٥ الى ٧٢٣ ألف فى ١٩٨٠ وفى النقل والمواصلات يرتفع رقم العمالة من ٢٦٠ ألف فى ١٩٦٥ الى ٥٢٥ ألف فى ١٩٨٠ ٠

وفضلا عن ذلك فانه اذا أردنا تقويم هذا البديل الاول فيما يختص بكفاءة هذا التغيير التوزيع قوة العمل فى التغلب على مشكلة البطالة الجزئية أو المقنعة فى قطاع الزراعة ٠ فاننا اذا افترضنا أن المساحة المزروعة فى ١٩٦٥ هى حوالى ٦ر٣ مليون فدان يعمل بها ٣ر٦ مليون شخصا لكانت كثافة العمل للفدان الواحد هى ٠ر٥٧ رجل للفدان وفى ١٩٨٠ وفقا للتغير المستهدف فان حوالى ٨ر٣ مليون فدان سيعمل بها حوالى ٥ر٧ مليون شخصا فى ١٩٨٠ مما يترتب عليه أن تكون كثافة العمل للفدان ٠ر٦٩ رجل للفدان الواحد بمعنى أن هذا البديل لا يزال عاجزا عن امتصاص فائض قوة العمل فى الزراعة لفروع النشاط الاقتصادى الاخرى ٠

ولهذا فان هدف البديل الثانى كما سيتضح فيما يلى هو تحسين كثافة العمل للفدان فى ١٩٨٠ عما هو عليه حاليا فى ١٩٦٥ ٠

ونناقش فيما يلى الاثار الاقتصادية للبديل الاول وذلك للتعرف على :

أ ـ حجم الخطط الاستثمارية لكل خمس سنوات ٠

١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ٠

ب ـ تطور الدخل القومى خلال هذه الفترات والتحقق من أن هذا التغير يسمح بمضاعفة الدخل

... القومى مرة كل عشرة سنوات .

جـ - دراسة التغيرات الواجب تحقيقها فى انتاجية العمل للفرد وذلك لفروع النشاط الستة السابقة .

د - دراسة التغير فى الدخل القومى للفرد من السكان وللفرد الواحد من قوة العمل ومقارنة ذلك بأهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية .

أولا : دراسة حجم الاستثمار اللازم لتشغيل قوة العمل المستهدفة فى البديل الأول :

وبالرجوع الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى كخطوة أولى توضح لنا كثافة الاستثمار للفرد الواحد فى كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى وتحت افتراض :

أ - ان الاستثمار فى الصناعة يستلزم فترة انشاء فى حدود ثلاث سنوات .

ب - ان الاستثمار فى البناء والتشييد يستلزم فترة انشاء فى حدود سنتين .

جـ - ان الاستثمار فى النقل والمواصلات يحتاج الى فترة سنتين .

د - ان الاستثمار فى الكهرباء يحتاج لفترة ثلاث سنوات .

هـ - ان الاستثمار فى الخدمات يحتاج لسنة واحدة .

اتضح ان معاملات الاستثمار الى العمالة فى هذه القطاعات تقدر على النحو التالى فى عامى ١٩٥٩/١٩٦٠ :

القطاع	كثافة الاستثمار للعامل الواحد (أسعار ٥٩/١٩٦٠)
١- الصناعة	٣ر١٠٠
٢- الكهرباء	١٠ر٠٠٠
٣- البناء والتشييد	٣ر٩٠٠
٤- النقل والمواصلات	٧ر٠٠٠
٥- الخدمات	٠ر٨٠٠

وقد اخترنا فى الاعتبار النواحى التالية :

١- معامل تغير كثافة الاستثمار للفرد فى الصناعة كنتيجة لتعزيز القاعدة الصناعية بانشاء الصناعات الجديدة وهى كثيفة فى رأس المال .

ثانيا : احتمال عدم تغير كثافة الاستثمار للفرد فى الكهرباء والخدمات والنقل والمواصلات .

ثالثا : احتمال نقص كثافة الاستثمار للفرد فى البناء والتشييد بعد اتمام مشروع السد العالى .

وعلى هذا الاساس اعتبرت معدلات الاستثمار للفرد الواحد فى فروع النشاط الاقتصادى على النحو التالى :

القطاع	معدل الاستثمار للفرد (بأسعار ٥٩/١٩٦٠)
الصناعة	٣ر٥٠٠
الكهرباء	١٠ر٠٠٠
البناء والتشييد	٢ر٧٥٠
النقل والمواصلات	٧ر٠٠٠
الخدمات	٨٠٠ر

وفى ضوء هذه المعدلات واستهدافا لتحقيق العمالة الموضحة بالبديل الاول أمكن اعداد تقدير لاحتياجات الاستثمار فى هذه الفروع ولفترات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ كما هو موضح فى جدول (٤) للخطة طويلة الاجل للبديل الاول .

أما فى قطاع الزراعة فقد أخذ فى الاعتبار أن الاستثمار سيتركز أساسا فى استصلاح الاراضى التى تستفيد من مياه السد العالى حتى ١٩٨٠ وقد قدر للخطة الخمسية الثانية ما قيمته ٣١٠ مليون جنيه ترتفع الى ٤٠٠ مليون فى الخطة الخمسية الثالثة وبالمثل فى الخطة الرابعة :

بيان توزيع الاستثمار
١٩٦٥ ـ ١٩٨٠

القطاع	١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	١٩٧٠ـ١٩٧٥	حجم الاستثمار (بالمليون) ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠
الزراعة	٣١٠	٤٠٠	٤٠٠
الصناعة	١٠٨٢	١٤٨٠	٢٠٣٠
الكهرباء	١٥٠	١٧٦	٢٣٠
البناء والتشييد	٢٥٤	٣٢١	٤١٣
النقل والمواصلات	٣٥٠	٤٤٧	٥٧٧
الخدمات	٣٦٤	٤٤٢	٥٣٩
مجموع الاستثمار	٢٥٠٧	٣٢٦٦	٣٩٥٩

ويلاحظ على البيانات السابقة أنها تستهدف نمو معدل الاستثمار خلال الخطط الموضحة على النحو التالى :

الفترة	معدل زيادة الاستثمار سنويا
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٢ر٥ ٪
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٤ر٥ ٪

واذا لاحظنا أن حجم الاستثمار فى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ كان حوالى ١٥٨٠ مليون جنيه فاذا تعين رفعه فى الخطة الثانية الى ٢٥٠٧ مليون كان معدل الزيادة السنوى المطلوب هو فى حدود ٨ر٥ ٪ سنويا .

ثانيا : دراسة آثار خطة البديل الاول على الانتاج القومى :

وقد رجعنا الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى لتقدير معدلات الدخل الى الاستثمار فى فروع النشاط المذكورة للاسترشاد بها فى تحديد أهداف الانتاج فى هذا البديل آخذين فى الاعتبار احتمالات التغير الموضحة فيما يلى :

القطاع	معدل الدخل الى الاستثمار (اسعار ١٩٦٠/٥٩)	
الصناعة	٣٦ر٠	(١ : ٢ر٧٨)
الكهرباء	١٦ر٠	(١ : ٦ر٢٥)
البناء والتشييد	٥٠ر٠	(١ : ٢٠)
النقل والمواصلات	٢١ر٠	(١ : ٤ر٧٦)
الخدمات	٩٢ر٠	(١ : ١ر٠٨)

وقد أخذنا فى الاعتبار :

أ ـ فى قطاع الصناعة : انه نظرا للاتجاه الى الصناعات الثقيلة أو الصناعات المتطورة تكنولوجيا فينتظر أن ينقص معدل الدخل الى الاستثمار وفرضنا انه يصبح ٣ر٠

ب ـ فى قطاع الكهرباء : ابقى عليها

حـ ـ فى قطاع البناء والتشييد : أبقى عليها

د ـ فى قطاع المواصلات : " "

هـ ـ فى قطاع الخدمات : " "

وفى ضوء هذه الفروض امكن اعداد تقديرات لنمو الدخل القومى على النحو التالى علما بأنه بالنسبة لقطاع الزراعة اعتبرنا نمو آسيا يتبع تطور المساحة المزروعة من ٦ر٣ مليون فدان فى ١٩٦٥ الى ٨ر٣ مليون فدان فى ١٩٨٥ .

القطاع	الدخل القومى بأسعار (١٩٥٩ / ١٩٦٠) (مليون جنيه)			
	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٤٩٢	٥٧٦	٦٧٤	٧٨٨
الصناعة	٤٢٠	٧٤٥	١١٢٨	١٦٣٥
الكهرباء	٣٤	٦٨	٩٤	١٤٩
البناء والتشييد	١٠٢	١٣١	١٧٧	٢٣٦
النقل والمواصلات	١٥٠	٢٢٠	٣٢٠	٤٤٠
الخدمات	٦٤٢	٩٧٦	١٣٨٢	١٨٧٧
مجموع الدخل القومى	١٨٤٠	٢٧١٦	٣٧٧٥	٥١٢٥

ويلاحظ أن المعدل السنوى لنمو الناتج القومى هو على النحو التالى :

الفترة	معدل النمو السنوى
١٩٧٠ـ١٩٦٥	٤ر٧ %
١٩٧٥ـ١٩٧٠	٦ر٧ %
١٩٨٠ـ١٩٧٥	٦ر٢ %

وفى الواقع فان هذه البيانات توضح العبء الاستثمارى الواقع على الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ـ ١٩٧٠ حيث فاق معدل نمو الاستثمار البالغ ٨ % معدل نمو الدخل القومى البالغ ٤ ر٧ % بينما انه فى الخطط التالية فان معدل الواجب لنمو الاستثمار يقل عن معدل نمو الدخل القومى .

ثالثا : اهداف نمو انتاجية الفرد :

ووفقا للفروض السابقة تم حساب انتاجية العمل (للفرد) باعتبار نسبة القيمة المضافة للعمالة المستهدفة وذلك فى كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى المذكورة وبهذا أمكن حساب

الاهداف الواجب تحقيقها فى نمو كفاءة العمل الانتاجية لكل فرع وللاقتصاد القومى بأكمله .

والجدول التالى يوضح هذه الاهداف ومقابلها فى نمو العمالة المستهدفة فى كل قطاع :

أهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية
وأهداف نمو قوة العمل
(أرقام قياسية)*

القطاع	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة
الزراعية	١٠٠	١٠٠	٩٥	١٢٣	١٠٠	١٣٧	١٠١	١٥٧
الصناعة	١٠٠	١٠٠	١٢٦	١٣٦	١٤٣	١٨٧	١٥٢	٢٥٦
الكهرباء	١٠٠	١٠٠	١٥٥	١٢٨	١٧٤	١٥٨	٢١٦	٢٠٢
بناء وتشييد	١٠٠	١٠٠	١١٢	١٢٥	١٢١	١٥٩	١٢٦	٢٠٢
نقل ومواصلات	١٠٠	١٠٠	١١٦	١٢٦	١٣٤	١٥٩	١٤٥	٢٠٢
خدمات	١٠٠	١٠٠	١٢٤	١٢٢	١٤٤	١٤٧	١٦٢	١٨٠
اجمالى	١٠٠	١٠٠	١١٨	١٢٥	١٣٧	١٤٩	١٥٤	١٨١

* القيمة الفعلية موضحة فى الجدول التفصيلى .

وفيما يلى معدل النمو السنوى فى كفاءة العمل الانتاجية خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ وفقا لهذه الفروض :

١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٣ر٠ ٪ سنويا
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٣ر٠ ٪ "
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٢ر٥ ٪ "

البديـــل الثانـــى

يستهدف هذا البديل تحسين كثافة العمل على الفدان فى الزراعة أو بعبارة أخـــرى توفير أقصى تحويل ممكن من فائض العمالة فى الزراعة الى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة ولهذا فقد اعتبرنا الفروض التالية لاهداف نمو العمالة فى فروع النشاط الاقتصادى :

أ ـ ان العمالة فى الصناعة تنمو بمعدل سنوى فى قوة العمل يعادل ٨ ٪ ٠

ب ـ ان العمالة فى قطاع الخدمات تنمو بمعدل سنوى يعادل ٥٪ سنويا ٠

حـ ـ اما بالنسبة لنمو العمالة فى فروع الكهرباء فهى متناسبة مع الصناعة ٠ والبناء والتشييـــد والنقل والمواصلات فتنمو متناسبة مع نمو الصناعة والخدمات وفقا لنفس الفروض المأخـــوذة فى البديل الاول ٠

ويترتب على هذا أن سياسة توزيع العمالة الكاملة تأخذ الصورة التالية ٠ وقد أخذنـــا فى الجدول التالى التغير فى توزيع قوة العمل وفقا للبديل الاول لامكان المقارنة بينهما :

توزيع قوة العمل (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

فى الانشطة المختلفـة وفقا للبديل الاول والثانـــى

النشـــاط	١٩٦٥	١٩٨٠	
		بديل أول	بديل ثان
الزراعـــة	١ر٥٠ ٪	٩ر٤٣٪	٢ر٣٤٪
الصناعـــة	٥ر١١٪	٥ر١٦٪	٤ر٢٠٪
الكهربـــاء	٧ر٠ ٪	٨٥ر٠ ٪	١ر٠ ٪
البناء والتشييد	٩ر٤ ٪	٦ر٥ ٪	٥ر٦ ٪
النقل والمواصلات	٦ر٣ ٪	٠ر٤ ٪	٧ر٤ ٪
الخدمـــات	٢ر٢٩ ٪	٢ر٢٩ ٪	٢ر٣٣ ٪
المجمـــوع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وفيما يختص بتقدير الخطة الاستثمارية اللازمة لهذا البديل وأثرها الانتاجى والتطـــور الواجب احداثه فى انتاجية العمل للفرد فقد اعدت البيانات بطريقة مماثلة لما أتبع فى البديـــل

الاول . ويظهر نتائج هذه الدراسة فى الجدول المفصل المرفق وفيما يلى بعض خصائص هذه الدراسة :

السنوات	اجماع الدخل القومى	معدل نموه السنوى	الاستثمار	معدل نموه السنوى	انتاجية الفرد	معدل نموه السنوى
١٩٦٥	١٨٤٠				٢٥٤	١
		٨ر٥٪	٢٩٨٨	١٣ر٦٪		٤ر٦٪
١٩٧٠	٢٩١٥				٣٢٤	
		٨ر٢٪	٤١٥٣	٦ر٨٪		٥ر٠٪
١٩٧٥	٤٤٤٨				٤١٥	
		٧ر٢٪	٥٦٦٦	٦ر١٪		٣ر٥٪
١٩٨٠	٦٣١٩				٤٨٦	

ويلاحظ أن نسبة الاستثمار الواجب فى الخطة الاستثمارية للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ تمثل ٢٥ر٣ ٪ من مجمل الدخل القومى المتحقق خلال هذه الفترة وتنخفض هذه النسبة للفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٢٢ر٤ ٪ من مجمل الدخل القومى فى هذه الفترة . أما فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ فتمثل نسبة الاستثمار الى الدخل القومى خلال هذه الفترة ٢٠ر٥ ٪ .

وتعكس هذه النسب الاهداف الواجب أخذها فى الاعتبار بالنسبة لنمو الادخار القومى اذا كان الهدف طويل الاجل هو تحقيق فرص العمل لكل قادر عليه وفقا لتوزيع البديل الثانى .

جدول يبين توزيع قوة العمل بين القطاعات
الاقتصادية المختلفة بافتراض العمالة الكاملة فى الفترة (٦٥-١٩٨٠)

القطاع / السنوات	٦٤/١٩٦٥	٦٩/١٩٧٠	٧٤/١٩٧٥	٧٩/١٩٨٠	التوزيع النسبى ٦٤/١٩٦٥	التوزيع النسبى ٧٩/١٩٨٠
الزراعة	٣٦٢٨	٤٣٧٩	٤٧٦٢	٥٣٤٧	٥٠ر١	٤١ر١
الصناعة	٨٣٦	١١٧٣	١٦٤٥	٢٣٠٧	١١ر٦	١٧ر٨
الكهرباء	٥٢	٧٤	١٠٤	١٤٦	٠ر٧	١ر١
التشييد والبناء	٣٧٨	٤٨٣	٦٢٠	٧٩٦	٥ر٢	٦ر١
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣٣٢	٤٢٤	٥٤١	٣ر٦	٤ر٢
الخدمات	٢٠٨٣	٢٥٥٩	٣١٤٥	٣٨٦٣	٢٨ر٨	٢٩ر٧
اجمالى	٧٢٣٧	٩٠٠٠	١٠٧٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

وبالرجوع الى المعدلات السنوية المتوسطة لنمو قوة العمل فى فروع النشاط الاقتصادى نجد أن العمالة تنمو فى قطاع الصناعة بمعدل ٧٪ سنويا وكذلك فى قطاع الكهرباء أما فى قطاع البناء والتشييد فتنمو بمعدل ١ر٥٪ سنويا وفى النقل والمواصلات بمعدل ٥٪ سنويا بينما انه فى قطاع الخدمات تنمو العمالة بمعدل ٢ر٤٪ سنويا ويترتب على هذا بالتالى :

أ - أن العمالة فى قطاع الصناعة تصل ٢٧٦٪ من ١٩٨٠ عنها فى سنة ١٩٦٥ ويترتب على ذلك بلوغ عدد المشتغلين من ٨ر٠ مليون الى ٢ر٣ مليون .

ب - ان العمالة فى قطاع الخدمات تصل سنة ١٩٨٠ الى ٥ر١٨٥٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ويترتب على ذلك رفع عدد المشتغلين بها من ١ر٢ مليون الى ٩ر٣ مليون فى سنة ١٩٨٠

جـ - ان العمالة فى قطاع الكهرباء تصل سنة ١٩٨٠ الى حوالى ٢٨١٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ويترتب على ذلك رفع عدد المشتغلين بها من ٥٢ الف الى ١٤٦ الف فى سنة ١٩٨٠

د — أن العمالة فى قطاع البناء والتشييد تصل الى حوالى ٢١١٪ فى سنة ١٩٨٠ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٧٩٦ الف بعد أن كان ٣٧٨ألف فى سنة ١٩٦٥

هـ — ان العمالة فى قطاع النقل والمواصلات يرتفع الى ٢٠٨٪ فى سنة ١٩٨٠ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى سنة ١٩٨٠ الى ٥٤١ الف بعد ان كان ٢٦٠ الف سنة ١٩٦٥

و — أما بالنسبة لقطاع الزراعة فانه اذا أردنا تقويم هذا البديل فيما يختص بكفاءة هذا التغيير لتوزيع قوة العمل فى التغلب على مشكلة البطالة الجزئية أو المقنعة فى قطاع الزراعة ، فاننا اذا افترضنا ان المساحة المزروعة فى سنة ١٩٦٥ هى حوالى ٦٫٣ مليون فدان يعمل بها ٣٫٦ مليون شخصا لكانت كثافة العمل للفدان الواحد هى ٥٧ر رجل للفدان ، وفى سنة ١٩٨٠ وفقا للتغيير المستهدف فان حوالى ٨٫٣ مليون فدان سيعمل بها حوالى ٥٫٣ مليون شخصا مما يترتب عليه ان تكون كثافة العمل للفدان ٦٤ر رجل للفدان الواحد بمعنى أن هذا البديل لايزال عاجزا عن امتصاص فائض قوة العمل فى الزراعة لفروع النشاط الاقتصادى الاخرى .

ونناقش فيما يلى الآثار الاقتصادية للبديل الثالث وذلك للتعرف على :

أولا : حجم الخطط الاستثمارية لكل خمس سنوات :

واللازمة لتشغيل قوة العمل المستهدفة فى البديل الثالث مع أخذ كل الافتراضات السابق التنويه عنها فى الحسبان من حيث فترة الانشاء ومعاملات كثافة الاستثمار . وفى ضوء هذه المعدلات وستهدافا لتحقيق العمالة الكاملة الموضحة بالبديل الثالث أمكن اعداد تقرير لاحتياجات الاستثمار فى هذه القطاعات ولفترات ٦٥ــ ١٩٧٠ ، ٧٠ــ١٩٧٥ ، ٧٥ــ ١٩٨٠ كما هو موضح فى الجدول التالى والذى يمكن أن تستنتج منه أن نسبة الاستثمار تمثل ٢٢٫٥ من مجمل الدخل القومى المتحقق خلال الفترة ٦٥ــ١٩٧٠ ، أما فى الفترة ٧٠ــ١٩٧٥ فان نسبة الاستثمار المطلوب خلال الفترة الى اجمالى الدخل المتولد خلال تلك الفترة تبلغ ٢٣٫٣٪ ، أما فى الفترة الاخيرة فتنخفض هذه النسبة الى ٢١٫١٪ خلال ٧٥ــ١٩٨٠ ، وتعكس هذه النسب الاهداف

الواجب أخذها فى الاعتبار بالنسبة لنمو الادخار القومى اذا كان الهدف طويل هو تحقيق فرص العمل لكل قادر عليه وفقا لتوزيع البديل الثالث ٠

بيان توزيع الاستثمار طبقا للبديل الثالث
للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠

(القيمة بالمليون جنيه)

الفترة / القطاع	٦٥ ـ ١٩٧٠	٧٠ ـ ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٨٠
الزراعة	٣١٠	٤٠٠	٤٠٠
الصناعة	١١٢٢	١٦٦٣	٢٢٤٩
الكهرباء	٢٠٥	٢٨٥	٣٩٠
البناء والتشييد	٢٩٥	٣٦٤	٤٧١
النقل والمواصلات	٤٥٣	٦٢٨	٧٩٥
الخدمات	٣٨١	٤٧٠	٥٧٤
اجمالى	٢٧٦٦	٣٨١٠	٤٨٧٩

ويلاحظ من البيانات السابقة انها تستهدف نمو معدل الاستثمار خلال الخطط الموضحة على النحو التالى :

الفترة	معدل زيادة الاستثمار سنويا
٧٠ ـ ١٩٧٥	٦ر٤ ٪
٧٥ ـ ١٩٨٠	٥ر٥ ٪

واذا لاحظنا ان حجم الاستثمار فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠ ـ ١٩٦٥ كان حوالى ١٥٥٤ مليون جنيه فان تعيين رفعة فى الخطة الثانية الى ٢٧٦٦ مليون جنيه كان معدل الزيادة السنوى المطلوب هو فى حدود ١١ر٤ ٪ ٠

ثانيا : دراسة آثار خطة البديل الثالث على الناتج القومى :

وبالرجوع ايضا الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى لتقدير معدلات الدخل الى الاستثمار فى فروع النشاط المذكورة للاسترشاد بها فى تحديد اهداف الانتاج فى هذا البديل آخذين فى الاعتبار احتمالات التغيير المفروضة ، وفى ضوء كل هذه الفروض أمكن اعداد تقديرات لنمو الدخل القومى على النحو التالى علما بأنه بالنسبة لقطاع الزراعة اعتبرنا النمو فيه نموا أسيا يتبع تطور المساحة المزروعة والمتوقع ان تبلغ حوالى ٨ر٣ مليون فدان فى سنة ١٩٨٠

الدخل القومى المتوقع حتى سنة ١٩٨٠
وفقا للبديل الثالث

(بالمليون جنيه) (أسعار سنة ٥٩/١٩٦٠)

القطاع / السنة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٤٩٢	٥٧٦	٦٧٤	٧٨٨
الصناعة	٤٢٠	٦٦٣	١٠٩٨	١٦٨٨
الكهرباء	٣٤	٦٦	١٠٤	١٥٦
البناء والتشييد	١٠٢	١١٧	١٣٤	١٥٥
النقل والمواصلات	١٥٠	٢٢٥	٣٤٥	٤٩٦
الخدمات	٦٤٢	٩٦٣	١٣٩٣	١٩٣٢
اجمالى الدخل القومى	١٨٤٠	٢٦١٠	٣٧٤٨	٥٢١٥

ويلاحظ أن المعدل السنوى لنمو الناتج القومى هو على النحو التالى :

الفترة	معدل النمو السنوى
٦٥ ـ ١٩٧٥	٧٪
٧٠ ـ ١٩٧٥	٧ر٢٪
٧٥ ـ ١٩٨٠	٦ر٦٪

وفى الواقع فان هذه البيانات توضح العبء الاستثمارى الواقع على الخطة الخمسية الثانيـــة ٦٥ــ ١٩٧٠ حيث فاق معدل نمو الاستثمار البالغ ١١٫٤ ٪ معدل نمو الدخل القومى البالـــغ ٧٪ بينما انه فى الخطط التالية فان معدل نمو الاستثمار يقل عن معدل نمو الدخل القومى ويرجع ذلـــك الى الرغبة فى توجيه الاستثمارات فى الخطة الخمسية الثانية الى الصناعات الثقيلة ٠

ثالثا : اهداف نمو انتاجية الفرد :

ووفقا للفروض السابقة تم حساب انتاجية العمل (للفرد) باعتبار نسبة القيمة المضافة للعمالة المستهدفة وذلك فى كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى المذكورة وبهذا أمكن حساب الاهداف الواجب تحقيقها فى نمو كفاءة العمل الانتاجية لكل فرع وللاقتصاد القومى بأكمله ٠

والجدول التالى يوضح هذه الاهداف ومايقابلها من نمو فى العمالة المستهدفة فى كل قطاع ٠

أهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية واهداف نمو
قوة العمل طبقا للبديل الثالـــــــث
(أرقام قياسيـــة) *

الفترة / البيان / القطاع	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	انتاجية الفـرد	العمالة	انتاجية الفـرد	العمالة	انتاجية الفـرد	العمالة	انتاجية الفـرد	العمالة
زراعـــة	١٠٠	١٠٠	٩٧	١٢٠٫٧	١٠٤٫٤	١٣١٫٤	١٠٨٫٧	١٤٧٫٤
صناعـــة	١٠٠	١٠٠	١١٢٫٥	١٤٠٫٣	١٣٢٫٩	١٩٦٫٨	١٤٩٫٤	٢٧٦٫٠
كهربـــاء	١٠٠	١٠٠	١٣٦٫٤	١٤٢٫٣	١٥٣٫٠	٢٠٠٫٠	١٦٣٫٤	٢٨٠٫٨
بناء وتشييـد	١٠٠	١٠٠	٨٩٫٨	١٢٧٫٨	٨٠٫١	١٦٤٫٠	٧٢٫٢	٢١٠٫٦
نقل ومواصلات	١٠٠	١٠٠	١١٧٫٥	١٢٧٫٧	١٤١٫٠	١٦٣٫١	١٥٨٫٩	٢٠٨٫١
خدمـــات	١٠٠	١٠٠	١٢٢٫١	١٢٢٫٩	١٤٣٫٧	١٥١٫٠	١٦٢٫٣	١٨٥٫٥
اجمالـــى	١٠٠	١٠٠	١١٤٫١	١٢٤٫٤	١٣٧٫٨	١٤٧٫٩	١٥٧٫٨	١٧٩٫٦

* القيمة الفعلية موضحة فى الجداول التفصيلية

وفيما يلى معدل النمو السنوى لكفاءة العمل الانتاجية خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ وفقا لهذه الفروض ٠

الفترة	معدل نمو الكفاءة السنوى
٦٥ ـ ١٩٧٠	٪٢٫٨
٧٠ ـ ١٩٧٥	٪٣٫٢
٧٥ ـ ١٩٨٠	٪٣٫٠

جدول يبين توزيع قوة العمل بين القطاعات
الاقتصادية المختلفة بافتراض العمالة الكاملة
(فى الفترة ٦٥ ـ ١٩٨٠)

(العدد بالالاف)

السنوات / القطاع	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٠/٧٩	التوزيع النسبى ٦٤/١٩٦٥	التوزيع النسبى ٧٩/١٩٨٠
الزراعة	٣٦٢٨	٤٣٠١	٤٥٥٧	٤٩٤٢	٥٠ر١	٣٨ر٠
الصناعة	٨٣٦	١٢٠٠	١٧٢٣	٢٤٧٤	١١ر٦	١٩ر٠
الكهرباء	٥٢	٧٥	١٠٩	١٥٦	٠ر٧	١ر٢
التشييد والبناء	٣٧٨	٤٩١	٦٣٩	٨٣١	٥ر٢	٦ر٤
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣٣٧	٤٣٧	٥٦٥	٣ر٦	٤ر٤
الخدمات	٢٠٨٣	٢٥٩٦	٣٢٣٥	٤٠٣٢	٢٨ر٨	٣١ر٠
اجمالى	٧٢٣٧	٩٠٠٠	١٠٧٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

وبالرجوع الى المعدلات السنوية المتوسطة لنمو قوة العمل فى القطاعات المختلفة نجد أن العمالة تنمو فى قطاع الصناعة بمعدل ٧ر٥٪ سنويا وكذلك فى قطاع الكهرباء ، اما فى قطاع التشييد والبناء فتنمو بمعدل ٥ر٤٪ سنويا ، وفى قطاع النقل والمواصلات تنمو بمعدل ٥ر٣٪ سنويا بينما تنمو فى قطاع الخدمات بمعدل ٤ر٥٪ سنويا ويترتب على هذا التالى :

أ ـ فى قطاع الصناعة نجد ان العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢٩٦٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٢ر٥ مليون بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٨٣٦ الف مشتغل .

ب ــ أن العمالة فى قطاع الكهرباء فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٣٠٠٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ١٥٦ الف مشتغل بينما كان العدد فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٥٢ ألف مشتغل فقط ٠

جـ ــ فى قطاع التشييد والبناء نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢٢٠٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٨٣١ ألف مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥-٣٧٨ الف مشتغل ٠

د ــ فى قطاع النقل والمواصلات نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢١٧٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٨٧٧ ألف بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٢٦٠ الف مشتغل ٠

هـ ــ فى قطاع الخدمات نجد ان العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ١٩٤٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ٠ وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٤ر٠ مليون مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٢ر١ مليون مشتغل ٠

و ــ أما بالنسبة لقطاع الزراعة فان كثافة العمل للفدان الواحد والتى كانت سنة ١٩٦٥ ٥٧ر رجل للفدان نجد انها قد بلغت سنة ١٩٨٠ حوالى ٦٠ر رجل للفدان الواحد بمعنى أن هذا البديل لايزال عاجزا عن امتصاص فائض قوة العمل فى الزراعة لفروع النشاط الاقتصادى الاخرى ٠ وقد بلغت العمالة فى الزراعة سنة ١٩٨٠ حوالى ٤ر١ مليون وتمثل ١٣٦ر٢٪ عنها فى سنة ١٩٦٥

ونناقش فيما يلى الآثار الاقتصادية للبديل الرابع وذلك للتعرف على :

أولا : حجم الخطط الاستثمارية لكل خمس سنوات :

واللازمة لتشغيل قوة العمل المستهدفة فى البديل الرابع مع أخذ كل الافتراضات السابق التنويه عنها فى الحسبان من حيث فترة الانشاء ومعاملات كثافة الاستثمار وفى ضوء هذه المعدلات واستهدافا لتحقيق العمالة الكاملة الموضحة بالبديل الرابع امكن اعداد تقدير للاحتياجات من الاستثمار فى هذه القطاعات وللفترات الموضحة كما هو مبين بالجدول التالى والذى يمكن أن تصل منه الى أى نسبة الاستثمار المطلوب فى الفترة ٦٥ ــ ١٩٧٠ الى

اجمالى الدخل القومى المحقق خلال تلك الفترة تبلغ ٢٥٪ ، كذلك فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ حوالى ٦ر٢٤٪ اما فى الفترة الاخيرة فتنخفض هذه النسبة الى ٥ر٢٢٪ من اجمالى الدخل القومى خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ ، وتعكس هذه النسب للاهداف الواجب أخذها فى الاعتبار بالنسبة لنمو الادخار القومى اذا كان الهدف طويل الاجل هو تحقيق فرص العمل لكل قادر عليه وفقا لتوزيع البديل الرابع .

بيان توزيع الاستثمار طبقا للبديل الرابع
للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع / الفترة	٦٥ ـ ١٩٧٠	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٨٠
الزراعة	٣١٠	٤٠٠	٤٠٠
الصناعة	١١٩٨	١٨١٩	٢٥٤٣
الكهرباء	٢١٧	٣١٣	٤٤١
البناء والتشييد	٣١٢	٣٩٧	٥١٤
النقل والمواصلات	٤٨٩	٦٨٥	٨٧٧
الخدمات	٤١١	٥١١	٦٣٨
اجمالى	٢٩٣٧	٤١٢٥	٥٤١٣

ويلاحظ من البيانات السابقة انها تستهدف نمو معدل الاستثمار خلال الخطط الموضحة على النحو التالى :

الفترة	معدل زيادة الاستثمار السنوى
٧٠ ـ ١٩٧٥	٦ر٨
٧٥ ـ ١٩٨٠	٥ر٤

واذا لاحظنا أن حجم الاستثمار فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠ـ ١٩٦٥ كان حوالى ١٥٥٤ مليون جنيه فاذا تعين رفعه فى الخطة الثانية الى ٢٩٣٧ مليون جنيه كان معدل الزيادة السنوى المطلوب هو فى حدود ٨ر١٢٪ .

ثانيا : دراسة آثار خطة البديل الرابع على الناتج القومى :

وبالرجوع ايضا الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى لتقدير معدلات الدخل الى الاستثمار فى فروع النشاط المذكورة للاسترشاد بها فى تحديد اهداف الانتاج فى هذا البديل آخذين فى الاعتبار احتمالات التغير المفروضه ، وفى ضوء كل هذا الفروض أمكن اعداد تقديرات لنمو الدخل القومى على النحو التالى علما بأنه بالنسبة لقطاع الزراعة اعتبرنا النمو فيه نموا أسيا يتبع تطور المساحة المزروعة والمتوقع أن تبلغ حوالى ٨٫٣ مليون فدان فى سنة ١٩٨٠

الدخل القومى المتوقع فى سنة ١٩٨٠
وفقا للبديل الرابع

(بالمليون جنيه) (أسعار سنة ٥٩/١٩٦٠)

القطاع \ السنة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٤٩٢	٥٧٦	٦٧٤	٧٨٨
الصناعة	٤٢٠	٦٦٨	١١٤١	١٧٩٣
الكهرباء	٣٤	٦٦	١٠٧	١٦٥
البناء والتشييد	١٠٢	١١٧	١٣٤	١٥٨
النقل والمواصلات	١٥٠	٢٢٧	٣٥٦	٥٢٣
الخدمات	٦٤٢	٩٨٤	١٤٥٣	٢٠٤٩
اجمالى الدخل القومى	١٨٤٠	٢٦٣٨	٣٨٦٥	٥٤٧٦

ويلاحظ المعدل السنوى لنمو الناتج القومى على النحو التالى :

الفترة	معدل النمو السنوى
٦٥ - ١٩٧٠	٧٫٣٪
٧٠ - ١٩٧٥	٧٫٦٪
٧٥ - ١٩٨٠	٧٫٠٪

وفى الواقع فان هذه البيانات توضح العبء الاستثمارى الواقع على الخطة الخمسية الثانية ٦٥ ـ ١٩٧٠ حيث فاق معدل نمو الاستثمار البالغ ١٢٫٨ ٪ سنويا معدل نمو الدخل البالغ ٧٫٢ ٪ سنويا بينما أنه فى الخطط التالية لايتجاوز معدل نمو الاستثمار معدل الدخل بل أن الاخير هو الاعلى دائما ويرجع ذلك الى الرغبة فى اقامة اساس متين من الصناعات الثقيلة خلال الخطة الخمسية الثانية ٠

ثالثا : أهداف نمو انتاجية الفرد :

ووفقا للفروض السابقة تم حساب انتاجية العمل (للفرد) باعتبار نسبة القيمة المضافة للعمالة المستهدفة وذلك فى كل قطاع من القطاعات المختلفة وبهذا أمكن حساب الاهداف الواجب تحقيقها فى نمو كفاءة العمل الانتاجية لكل قطاع وللاقتصاد القومى بأكمله ٠

والجدول التالى يوضح هذه الاهداف ومايقابلها من نمو فى العمالة المستهدفة فى كل قطاع ٠

أهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية وأهداف
نمو قوة العمل طبقا للبديل الرابع
(أرقام قياسية)

الفترة / البيان / القطاع	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة
الزراعة	١٠٠	١٠٠	٩٨٫٧	١١٨٫٦	١٠٩٫١	١٢٥٫٦	١٥٩٫٤	١١٧٫٦
الصناعة	١٠٠	١٠٠	١١٠٫٨	١٤٣٫٥	١٣١٫٨	٢٠٦٫١	١٤٤٫٢	٢٩٥٫٩
الكهرباء	١٠٠	١٠٠	١٣٤٫٦	١٤٤٫٢	١٥٠٫٢	٢٠٩٫٦	١٦١٫٨	٣٠٠٫٠
البناء والتشييد	١٠٠	١٠٠	٨٨٫٣	١٢٩٫٩	٧٧٫٧	١٦٩٫١	٧٠٫٤	٢٠٩٫٨
نقل ومواصلات	١٠٠	١٠٠	١١٦٫٨	١٢٩٫٦	١٤١٫٢	١٦٨٫١	١٦٠٫٥	٢١٧٫٣
خدمات	١٠٠	١٠٠	١٢٣٫٠	١٢٤٫٦	١٤٥٫٧	١٥٥٫٣	١٦٤٫٩	١٩٣٫٦
اجمالى	١٠٠	١٠٠	١١٥٫٣	١٢٤٫٤	١٤٢٫١	١٤٧٫٨	١٦٥٫٧	١٧٩٫٦

وفيما يلى معدل النمو السنوى لكفاءة العمل الانتاجية خلال ١٩٦٥ - ١٩٨٠ وفقا لهذه الفروض .

الفترة	معدل نمو الكفاءة السنوى
٦٥ - ١٩٧٠	٢٫٨٪
٧٠ - ١٩٧٥	٣٫٦٪
٧٥ - ١٩٨٠	٣٫٤٪

البديل الخامس

جدول يبين توزيع قوة العمل بين القطاعات
الاقتصادية المختلفة بافتراض العمالة الكاملة
(فى الفترة ١٩٦٥ـ ١٩٨٠)

(العدد بالألف)

السنوات / القطاع	٦٤/١٩٦٥	٦٩/١٩٧٠	٧٤/١٩٧٥	٧٩/١٩٨٠	التوزيع النسبى ٦٤/١٩٦٥	التوزيع النسبى ٧٩/١٩٨٠
الزراعة	٣٦٢٨	٤٠٦٢	٣٩٢١	٣٦٦٢	٥٠ر١	٢٨ر٢
الصناعة	٨٣٦	١٢٥٨	١٨٩٢	٢٨٤٥	١١ر٦	٢١ر٩
الكهرباء	٥٢	٨٠	١٢٠	١٨٠	٠ر٧	١ر٤
التشييد والبناء	٣٧٨	٤٨٨	٦٦٥	٩٠٧	٥ر٢	٦ر٩
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣٥٢	٤٧٨	٦٤٩	٣ر٦	٥ر٠
الخدمات	٢٠٨٣	٢٧٦٠	٣٦٢٤	٤٧٥٧	٢٨ر٨	٣٦ر٦
اجمالى	٧٢٣٧	٩٠٠٠	١٠٧٠٠	١٣٠٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

وبالرجوع الى المعدلات السنوية المتوسطة لنمو قوة العمل فى القطاعات المختلفة نجد أن العمالة تنمو فى قطاع الصناعة بمعدل ٨ر٥٪ سنويا وكذلك فى قطاع الكهرباء ، أما فى قطاع التشييد والبناء فتنمو بمعدل ٦ر٤٪ سنويا ، وفى قطاع النقل والمواصلات تنمو بمعدل ٦ر٣٪ سنويا بينما تنمو فى قطاع الخدمات بمعدل ٥ر٦٪ سنويا ويترتب على هذا التالى :

أ ـ فى قطاع الصناعة نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٣٤٠٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٢ر٨ مليون مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٨٣٦ الف مشتغل .

ب ـ أن العمالة فى قطاع الكهرباء فى سنة ١٩٨٠ تصل الى حوالى ٣٤٠٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ١٨٠ ألف مشتغل بينما كان العدد فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٥٢ ألف مشتغل فقط .

حـ - فى قطاع التشييد والبناء نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢٥٣٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٩٠٧ ألف مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥ ٣٧٨ الف مشتغل .

د - فى قطاع النقل والمواصلات نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢٥٠٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٦٤٩ الف مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٢٦٠ ألف مشتغل .

هـ - فى قطاع الخدمات نجد أن العمالة فى سنة ١٩٨٠ تصل الى ٢٢٦٪ عنها فى سنة ١٩٦٥ ، وبذلك يبلغ عدد المشتغلين فى هذا القطاع فى سنة ١٩٨٠ حوالى ٤٫٨ مليون مشتغل بينما كان فى سنة ١٩٦٥ حوالى ٢٫١ مليون مشتغل .

و - أما بالنسبة لقطاع الزراعة فان كثافة العمل للفدان الواحد والتى كانت سنة ١٩٦٥ حوالى ٠٫٥٧ رجل للفدان نجد انها قد بلغت سنة ١٩٨٠ حوالى ٠٫٤٤ رجل للفدان الواحد وذلك لان العمالة بلغت فى قطاع الزراعة سنة ١٩٨٠ حوالى ٣٫٧ مليون فقط وبذلك يكون هذا البديل هو الذى استطاع امتصاص فائض قوة العمل فى قطاع الزراعة الى القطاعات الاخرى ليس ذلك فقط بل استطاع ايضا ان يخفض من نسبة كثافة العمل للفدان من ٠٫٥٧ الى ٠٫٤٤ أى بحوالى ٠٫١٣ رجل للفدان فى سنة ١٩٨٠

ونناقش فيما يلى الآثار الاقتصادية للبديل الخامس وذلك للتعرف على :

أولا : حجم الخطط الاستثمارية لكل خمس سنوات :

واللازمة لتشغيل قوة العمل المستهدفة فى البديل الخامس مع أخذ كل الافتراضات السابق التنويه عنها فى الحسبان من حيث فترة الانشاء ومعاملات كثافة الاستثمار ، وفى ضوء هذه المعدلات واستهدافا لتحقيق العمالة الكاملة الموضحة بالبديل الخامس امكن اعداد تقدير للاحتياجات من الاستثمار فى هذه القطاعات وللفترات الموضحة كما هو مبين بالجدول التالى ، والذى يمكن أن نصل منه الى أن نسبة الاستثمار المطلوب فى الفترة ٦٥ - ١٩٧٠ الى اجمالى الدخل القومى المحقق خلال تلك الفترة تبلغ ٢٥٫٨٪ ، كذلك فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ حوالى ٢٤٫٧٪ أما فى الفترة الاخيرة ٧٥ - ١٩٨٠ فتنخفض هذه النسبة الى ٢٣٫٤٪ من اجمالى الدخل القومى خلال هذه الفترة وتعكس هذه النسب الاهداف الواجب اخذها فى الاعتبار بالنسبة لنمو الادخار القومى اذا كان الهدف طويل الاجل هو تحقيق فرص العمل لكل قادر عليه وفقا لتوزيع البديل الخامس .

بيان توزيع الاستثمار طبقا للبديل الخامس
للفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع / الفترة	٦٥ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٥	٧٥ - ١٩٨٠
الزراعة	٣١٠	٤٠٠	٤٠٠
الصناعة	١٣٢٤	٢٢٠٣	٣٢٠٠
الكهرباء	٢٥٦	٣٦٩	٥٥٣
البناء والتشييد	٣٢٧	٤٧١	٦٤٣
النقل والمواصلات	٥٧٩	٨٦٠	١١٥٩
الخدمات	٥٢٦	٦٩٣	٩٠٦
اجمالى	٣٠١٢	٤٥٩٦	٦٤٦١

ويلاحظ من البيانات السابقة انها تستهدف نمو معدل الاستثمار خلال الخطط الموضحة على النحو التالى :

الفترة	معدل زيادة الاستثمار السنوى
٧٠ - ١٩٧٥	٨ر٤٪
٧٥ - ١٩٨٠	٨ر٦٪

واذا لاحظنا ان حجم الاستثمار فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠ - ١٩٦٥ كان حوالى ١٥٥٤ مليون جنيه فاذا تعين رفعه فى الخطة الخمسية الثانية الى ٣٠١٢ مليون جنيه كان معدل الزيادة السنوى المطلوب ٢ر١٣٪ .

ثانيا : دراسة آثار خطة البديل الخامس على الناتج القومى :

وبالرجوع ايضا الى بيانات متابعة الخطة الخمسية الاولى لتقدير معدلات الدخل الى الاستثمار فى فروع النشاط المذكورة للاسترشاد بها فى تحديد اهداف الانتاج فى هذا البديل آخذين فى الاعتبار احتمالات التغير المفروضة وفى ضوء هذه الفروض امكن اعداد تقديرات لنمو

الدخل القومى على النحو التالى علما بأنه بالنسبة لقطاع الزراعة اعتبرنا النمو فيه نموا أسيا يتبع تطور المساحة المزروعة والمتوقع أن تبلغ ٨ر٣ مليون فدان فى سنة ١٩٨٠

الدخل القومى المتوقع فى سنة ١٩٨٠
وفقا للبديل الخامس

(بالمليون جنيه) (أسعار سنة ٥٩/١٩٦٠)

السنة / القطاع	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٤٩٢	٥٧٦	٦٧٤	٧٨٨
الصناعة	٤٢٠	٦٧٦	١٢٢٠	٢٠٢٧
الكهرباء	٢٤	٦٩	١١٦	١٨٦
البناء والتشييد	١٠٢	١١٧	١٣٨	١٦٦
النقل والمواصلات	١٥٠	٢٣٦	٣٩٦	٦١٣
الخدمات	٦٤٢	١١٦٦	١٧٩٢	٢٦٣٢
اجمالى الدخل القومى	١٨٤٠	٢٨٤٠	٤٣٣٦	٦٤١٢

ويلاحظ أن المعدل السنوى لنمو الناتج القومى هو على النحو التالى :

الفترة	معدل النمو السنوى
٦٥ ـ ١٩٧٠	٦ر٨٪
٧٠ ـ ١٩٧٥	٤ر٨٪
٧٥ ـ ١٩٨٠	٨ر٧٪

وفى الواقع فان هذه البيانات توضح العبء الاستثمارى الواقع على الخطة الخمسية الثانية ٦٥ ـ ١٩٧٠ حيث فاق معدل نمو الاستثمار البالغ ٢ر١٣٪ سنويا معدل نمو الدخل البالغ بل أن الاخير هو الاعلى دائما ويرجع ذلك الى الرغبة فى انشاء اساس متين من الصناعات الثقيلة خلال الخطة الخمسية الثانية .

ثالثا : أهداف نمو انتاجية الفرد :

ووفقا للفروض السابقة تم حساب انتاجية العمل (للفرد) باعتبار نسبة القيمة المضافة للعمالة المستهدفة وذلك فى كل قطاع من القطاعات المختلفة وبهذا أمكن حساب الاهداف الواجب تحقيقها فى نمو كفاءة العمل الانتاجية لكل قطاع وللاقتصاد القومى بأكمله .

والجدول التالى يوضح هذه الاهداف ومايقابلها من نمو فى العمالة المستهدفة فى كل قطاع .

أهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية وأهداف
نمو قوة العمل طبقا للبديل الخامس
(أرقام قياسية)

الفترة / البيان / القطاع	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة	انتاجية الفرد	العمالة
الزراعة	١٠٠	١٠٠	١٠٤ر٦	١١٢ر٠	١٧١ر٩	١٢٦ر٨	٢١٥ر٢	١٥٨ر٧
الصناعة	١٠٠	١٠٠	١٠٧ر٠	١٥٠ر٥	١٢٨ر٣	٢٢٦ر٣	١٤١ر٨	٣٤٠ر٣
الكهرباء	١٠٠	١٠٠	١٣٤ر٥	١٥٠ر٩	١٥٠ر٧	٢٢٦ر٤	١٦١ر١	٣٣٩ر٦
البناء والتشييد	١٠٠	١٠٠	٨٤ر٢	١٣٦ر٣	٧٢ر٩	١٨٥ر٨	٦٤ر٣	٢٥٣ر٤
النقل والمواصلات	١٠٠	١٠٠	١١٦ر٢	١٣٥ر٤	١٤٣ر٦	١٨٣ر٨	١٦٣ر٧	٢٤٩ر٦
الخدمات	١٠٠	١٠٠	١٣٨ر٣	١٣١ر٣	١٦١ر٩	١٧٢ر٤	١٨١ر٢	٢٢٦ر٣
اجمالى	١٠٠	١٠٠	١٢٤ر٢	١٢٤ر٤	١٥٩ر٤	١٤٧ر٩	١٩٤ر٠	١٧٩ر٦

وفيما يلى معدل النمو السنوى لكفاءة العمل الانتاجية خلال ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ وفقا لهذه الفروض

الفترة	معدل نمو الكفاءة السنوى
٦٥ ـ ١٩٧٠	٤ر٣
٧٠ ـ ١٩٧٥	٤ر٧
٧٥ ـ ١٩٨٠	٤ر٤

أسس المفاضلة بين البدائل الخمس

مقدمـــــة :

من المعلوم أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية تتطلب بالاضافة الى وفرة عوامل الانتـــاج كفاية هذه العوامل ، وحسن استغلالها بالشكل الذى يتناسب مع درجة وفرتها أو ندرتهـا ولما كنا فى هذه الدراسة نحاول الاستفادة من هذه الحقيقة الاقتصادية ، فانه على ضـــوء ظروف المجتمع المصرى ، والذى تتحدد أبعاد الموارد الاقتصادية فيه عامة بالشكـــل الاتـــى :

- وفرة فى عامل العمـــل
- عدم كفاية عامل المنظـــم
- ندرة فى عامل رأس المـــال
- ندرة فى الارض الصالحة للزراعة

فقد رسمت عدة بدائل لتخطيط القوى العاملة تستهدف أساسا تحقيق الرفاهيـــة الاقتصادية والمعنوية على المستوى القومـــى .

كما روعى بصفة أساسية أن يتم بناء هذه البدائل بالشكل الذى يمكن من تحقيق العمالة الكاملة على أساس من :

أ - تحقيق توازن بين عوامل الانتاج عن طريق توسع فى عامل رأس المال بالدرجة التى تعوض ندرة عامل الارض وذلك فى حدود الخطط الاستثمارية المطلوبه لكل بديل .

ب - زيادة كفاية عوامل الانتاج المتوفرة .

اختيار بدائل مناسبة للتعمق فى الدراسة :

ومن دراسة هذه البدائل ، ومحاولة الاستدلال على مدى العبء الذى يلقيه تحقيق كل منها على معدلات الاستثمار السنوية ، وبالتالى الانتاج والدخل تلاحظ ان تفضل اى من هذه البدائل يتوقف على عدة اعتبارات أساسية هى :

١ - تحقيق أقصى كفاية فى استغلال عوامل الانتاج

٢ - تحقيق معدل نمو لدخل القومى يمكن من مضاعفة كل عشر سنوات .

٣ - تحقيق معدل نمو متوازن بين كافة قطاعات الاقتصاد القومى .

ولما كان اختيار أى من هذه البدائل يضعنا فى النهاية أمام خطط استثمارية من حجم معين واجبه التنفيذ ، فانه يتعين علينا أن نضع فى اعتبارنا أن عامل رأس المال يعتبر عامل محدد فى هذا الصدد . والاختيار ممكنا يجب ان يتم ذلك على اساس من الدراسة .

وحتى يمكن أن يكون الحكم سليما التفضيلية المتعمقة ، التى لاتقتصر على مجرد المجاميع سواء فى هيئة استثمارات أو قيم للانتاج النهائى ، وهذا يستتبع بالتالى أن تقتصر هذه الدراسة على بديلين او ثلاثه ، وخصوصا وأن تحقيق الصورة التى يشهد منها أى بديل رهن بتحقيق عوامل كثيرة متشابكة ويمكن أن يكون الاختيار بصفة أولية متقصرا على بديلة هما البديل الاول - والبديل الثالث . وذلك لعدة اعتبارات أهمها .

أولا : أن البديلين الاول والثالث يستهدفان معدلات معقوله للتنمية الاقتصادية وليس مبالغ فيها وذلك على ضوء ما كشف عنه تنفيذ الخطه الخمسية الاولى ٦٠/١٩٦٥ .

فقد بلغ معدل النمو السنوى فى الدخل من العمل فى نهاية السنة الرابعة للخطه ٦٣/١٩٦٤ فى

فى قطاع الزراعة حوالى ١ر١٪ وفى الصناعة ٨ر٨٪ وفى الكهرباء ٩ر٢٪ والتشييد ٩ر٥٪ بمتوسط عام لجميع القطاعات السابقة حوالى ٦ر٢٪

وفى قطاع النقل والمواصلات ٧ر٣٪ والاسكان ٢ر٢٪ والمرافق العامة ٨ر٢٪ والخدمات الاخرى ٤ر٤٪ بمتوسط عام لجميع قطاعات الخدمات حوالى ٣ر٤٪ ٠

واذا اخذنا فى الاعتبار أن هذه المعدلات كانت نتيجة لجداول عهدنا بالتخطيط فانه يمكن تحسنها الى حد كبير فى بقية الخطط المقبلة كما يجب أن تراعى أن السبب الرئيس فى انخفاض معدل التنمية للمدخلات بين العمل فى قطاع الزراعة هو أن هذا القطاع يعانى من وفرة فى العمل مما لم يستهدف معه زيادة قوة العمل بقدر كبير محاولين الاستفادة من قوة العمل الموجودة به حاليا ٠

وفى ضوء هذه المعدلات نجد أن كل من البديلين الاول والثالث مناسبان حيث يستهدفان بأن نمو العمالة فى قطاع الصناعة بمعدل سنوى ٥ر٦٪ ، ٧٪ ولعل هذه النسب بالرغم مما تبدو وعليه من انخفاضها بالنسبة للمحقق فى الخطه الخمسية الاولى تعتبر نسبة عالية لأن قطاع الصناعة فى الخطه الاولى كان فى حاجة ماسة الى زيادة فى قوة العمل وقد قلت هذه الدرجة حاليا

وفيما يتعلق بمعدلات النمو المستهدفة لقوى العمل فى بقية القطاعات نجد أنها مناسبة على ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى حاليا ٠

واذا حاولنا معرفة الوقت فى قطاع الزراعة على ضوء هذه البدائل غير أن كل من البديلين الاول والثالث بالرغم من عدم امكانيتها حل مشكلات العمالة الجزئية لقطاع الزراعة الا انهما يعتبران من انسب البدائل فيما يتعلق بامكانية التحقيق لأنه بالرغم من أن كل من البديل الثانى والرابع والخامس تحقق مستوى متحسنا فيما يتعلق بنصب الفدان من القوى العاملة أن الاخذ بأى من هذه البدائل سيحتاج الى استثمارات باهظه لذا ماقورنت بالبديل الاول والثالث ، بما يمكن معه قبول وجود بعض مشكلات العمالة الجزئية فى قطاع الزراعة على أنه ليس معنى ذلك أن قطاع الزراعة سوف لا يتحسن بتطبيق أى من البديلين الاول او الثالث فقد لوحظ أن البديل الثالث يحسن الموقف فيما يتعلق العمالة فى قطاع الزراعة ٠ ففى نهاية الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ستصبح قوة

العمل الزراعية حوالى ٤١٪ من قوة العمل الكلية لجميع القطاعات ٠ بينما تصل هذه النسبة طبقا للبديل الاول الى حوالى ٤٤٪ - واذا قورنت هذه النسبة بما يمكن أن تحققة بقية البدائل نجد أنه بالرغم من أن البدائل الثلاث الأخرى (الثانى - الرابع - الخامس) تحسن الموقف بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالعمالة فى قطاع الزراعة حيث تصل نسبة قوة العمل الزراعية بل حوالى ٢٨٪ من اجمالى قوة العمل طبقا للبديل الخامس الا أن ذلك صعبل التحقيق خصوصا وأن نسبة قوة العمل فى قطاع الزراعة عام ١٩٦٥ تبلغ حوالى ٥٠٪ من قوة العمل الكلية كما أن معدل النمو فى السكان يسبب عبئ كبير على حجم قوة العمل التى تطرح سنويا ٠ وعلى ذلك ولما كان قطاع الزراعة يمثل حوالى $\frac{2}{3}$ نسبة السكان فمعنى ذلك أن هذا القطاع سوف يحتل نسبة مرتفعة الى فترة طويلة مقبلة ٠

كذلك نجد ان كلا من البديلين الاول والثالث يستهدفان تحقيق معدل نمو للدخل القومى لايقل عن حوالى ٧ ٪ سنويا حتى نهاية ١٩٧٥

وفيما يتعلق بنمو كفاية العمل الانتاجية فنجد أن كلا من البديلين الاول والثالث يستهدفان تحقيق نمو ٣٫٥٪ ٣٠٪ على التوالى فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠

وفى ذلك يتساوى تقريبا جميع البدائل الثلاث الأخرى باستثناء البديل الخامس الذى يرفع ذلك المعدل المصرى الى حوالى ٤٫٤٪ فى سنة ١٩٨٠

ثانيا : أن حجم الخطط الاستمارية المطلوبه لتنفيذ أى بين البديلين الاول او الثالث تعتبر أمثل حجم ممكن لتحقيق العمالة الكاملة وذلك على ضوء الصورة التى وضحتها نتائج تركيب البدائل الخمسة ٠

فبينما يبلغ حجم الاستثمار المطلوب فى البديل الاول فى الفترة ٦٥/ ١٩٧٠ حوالى ٢٥٠٧ مليون جنية وفى البديل الثالث ٢٧٦٦ مليون جنية نجد أنها تبلغ بالنسبة للبدائل الثلاث الآخرى ٢٩٨٨ ، ٢٩٣٧ ، ٣٠١٢ وعلى ذلك نجد أن هناك حوالى ٤٠٠ مليون جنية يضيفها أى من البدائل خلال البديل الاول حوالى ٢٠٠ مليون جنية يضيفها اى من البدائل خلاف البديل الثالث

مما يمكن معة القول أن اختيار البديل الاول او الثالث سيمكن من تحقيق هدف العمالة

الكاملة بأقل استثمارات ممكنه ٠

هذا بالاضافة الى أن البديل الاول يمكن من تحقيق هدف العمالة الكاملة فى الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ بحجم استثمارات اقل مما يتطلبة تحقيق العمالة الكاملة بواسطة كل منها البديل الثانى والرابع والخامس فى الفترة ٧٠/١٩٧٥ حيث ان الاستمارات المطلوبة فى الفترة من ٧٥/١٩٨٠ للبديل الاول حوالى ٣٩٥٩ مليون جنية فى وحين ان المطلوب لكل من البدائل الاخرى لايقل عن ٥٤٠٠ مليون جنية وكذلك تنطبق هذه الملاحظه على البديل الثالث الى حد ما ٠

فهكذا يمكن ان يتم التفصيل على اساس حجم الخطط الاستثمارية المطلوبة لكل بديل ، وذلك عن عامل رأس المال ٠ وخصوصا ما يتعلق برأس المال الثابت لنظم المشروعات الجديدة يتمثل فى عدد والالات تنتج محليه مما يمثل عبئ كبيرا ربما يكون عقبة فى سبيل تحقيق معدل التنمية المطلوب ٠ كذلك يكون المناسب أن نوفر أى قدر من رأس المال طالما أن ذلك سوف لا ينقص من هدف العمالة الكاملة ٠

التوزيع النسبى للعمالة بين الانشطة المختلفة للبدائل الخمس

جدول ١

القطاع	١٩٦٥/٦٤		البديل الاول في سنة ١٩٨٠	البديل الثانى في سنة ١٩٨٠	البديل الثالث في سنة ١٩٨٠	البديل الرابع في سنة ١٩٨٠	البديل الخامس في سنة ١٩٨٠
	قوة العمل	%					
زراعة	٣٦٢٨	٥٠ر١	٤٣ر٩	٣٤ر٢	٤١ر١	٣٨ر٠	٢٨ر٢
صناعة	٨٣٦	١١ر٦	١٦ر٥	٢٠ر٤	١٧ر٨	١٩ر٠	٢١ر٩
كهرباء	٥٢	٠ر٧	٥ر٨٠	١ر٠	١ر١	١ر٢	١ر٤
التشييد والبناء	٣٧٨	٥ر٢	٥ر٦	٦ر٥	٦ر١	٦ر٤	٦ر٩
النقل والمواصلات	٢٦٠	٣ر٦	٤ر٠	٤ر٧	٤ر٢	٤ر٤	٥ر٠
خدمات	٢٠٨٣	٢٨ر٨	٢٩ر٢	٣٣ر٢	٢٩ر٧	٣١ر٠	٣٦ر٦
اجمالى	٧٢٣٧	١٠٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

الاستثمار المقترح ومعدلات زيادته طبقا للبدائل الخمس

جدول ٢ ـ أ (بالمليون جنيه)

السنه / البدائل	١٩٧٠/٦٥		١٩٧٥/٧٥		١٩٨٠/٧٥	
	اجمالي الاستثمار	%	اجمالي الاستثمار	%	اجمالي الاستثمار	%
الاول	٢٥٠٧	١٠٠ر٠	٣٢٦٦	١٠٠ر٠	٣٩٥٩	١٠٠ر٠
الثاني	٢٩٨٨	١١٩ر٢	٤١٥٣	١٢٧ر٢	٥٦٦١	١٤٣ر١
الثالث	٢٧٦٦	١١٠ر٣	٣٨١٠	١١٦ر٧	٤٨٧٩	١٢٣ر٢
الرابع	٢٩٣٧	١١٧ر٢	٤١٢٥	١٢٦ر٣	٥٤١٣	١٣٦ر٧
الخامس	٣٠١٢	١٢٠ر١	٤٥٩٦	١٤٠ر٧	٦٤٦١	١٦٣ر٢

معدل زيادة الاستثمار السنـــوى

جدول ٢ ــ ب

السنه / البدائل	١٩٧٠/٦٥	١٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥
الأول	ــ	٢ر٥	٥ر٤
الثانى	١٣ر٦	٦ر٨	٦ر١
الثالث	١١ر٤	٦ر٤	٥ر٠
الرابع	١٢ر٨	٦ر٨	٥ر٤
الخامس	١٣ر٢	٨ر٤	٦ر٨

الاستثمار المقترح للفترة ٦٥ ـ ١٩٧٠

جدول رقم ٢ ـ حـ

القطاع / البديل / البيان	الاولى		الثانية		الثالثة		الرابعة		الخامسة	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
زراعة	٣١٠	١٢ر٤	٣١٠	١٠ر٤	٣١٠	١١ر٢	٣١٠	١٠ر٦	٣١٠٠	٩ر٣
صناعة	١٠٨٢	٤٣ر١	١٣٧٢	٤٥ر٩	١١٢٢	٤٠ر٦	١١٩٨	٤٠ر٨	١٣٢٤	٣٩ر٩
كهرباء	١٥٠	٦ر٠	١٧٠	٥ر٧	٢٠٥	٧ر٤	٢١٧	٧ر٤	٢٥٦	٧ر٧
تشييد وبناء	٢٥١	١٠ر٠	٣٢٢	١٠ر٨	٢٩٥	١٠ر٧	٣١٢	١٠ر٦	٣٢٧	٩ر٩
نقل ومواصلات	٣٥٠	١٤ر٠	٣٦٠	١٢ر٠	٤٥٣	١٦ر٤	٤٨٩	١٦ر٦	٥٧٩	١٧ر٤
خدمات	٣٦٤	١٤ر٥	٤٥٤	١٥ر٢	٣٨١	١٣ر٧	٤١١	١٤ر٠	٥٢٦	١٥ر٨
اجمالي	٢٥٠٧	١٠٠	٢٩٨٨	١٠٠	٢٧٦٦	١٠٠	٢٩٣٧	١٠٠	٣٣٢٢	١٠٠

الاستثمار المقترح للفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥

جدول رقم ٢ ـ دـ

زراعة	٤٠٠	١٢ر٢	٤٠٠	٩ر٦	٤٠٠	١٠ر٥	٤٠٠	٩ر٧	٤٠٠	٨ر٠
صناعة	١٤٨٠	٤٥ر٣	٢٠٢٠	٤٨ر٦	١٦٦٣	٤٣ر٦	١٨١٩	٤٤ر١	٢٢٠٣	٤٤ر١
كهرباء	١٧٦	٥ر٤	٢٤٠	٥ر٨	٢٨٥	٧ر٥	٣١٣	٧ر٦	٣٦٩	٧ر٤
تشييد وبناء	٣٢١	٩ر٨	٤٣٤	١٠ر٥	٣٦٤	٩ر٦	٣٩٧	٩ر٦	٤٧١	٩ر٤
نقل ومواصلات	٤٤٧	١٣ر٧	٤٨٢	١١ر٦	٦٢٨	١٦ر٥	٦٨٥	١٦ر٦	٨٦٠	١٧ر٢
خدمات	٤٤٢	١٣ر٦	٥٧٦	١٣ر٩	٤٧٠	١٢ر٣	٥١١	١٢ر٤	٦٩٣	١٣ر٩
اجمالي	٣٢٦٦	١٠٠	٤١٥٣	١٠٠	٣٨١٠	١٠٠	٤١٢٥	١٠٠	٤٩٩٦	١٠٠

الاستثمار المقترح للفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠

جدول رقم ٢ هـ

زراعة	٤٠٠	٩ر٥	٤٠٠	٧ر١	٤٠٠	٨ر٢	٤٠٠	٧ر٤	٤٠٠	٥ر٨
صناعة	٢٠٣٠	٤٨ر٥	٢٩٦٨	٥٢ر٤	٢٢٤٩	٤٦ر١	٢٥٤٣	٤٧ر٠	٣٢٠٠	٤٦ر٦
كهرباء	٢٣٠	٥ر٥	٣٢٠	٥ر٦	٣٩٠	٨ر٠	٤٤١	٨ر١	٥٥٣	٨ر١
تشييد وبناء	٤١٣	٩ر٩	٥٩١	١٠ر٤	٤٧١	٩ر٦	٥١٤	٩ر٥	٦٤٣	٩ر٤
نقل ومواصلات	٥٧٧	١٣ر٨	٦٥٥	١١ر٦	٧٩٥	١٦ر٣	٨٧٧	١٦ر٢	١١٥٩	١٦ر٩
خدمات	٥٣٩	١٢ر٨	٧٣٢	١٢ر٩	٥٧٤	١١ر٨	٦٣٨	١١ر٨	٩٠٦	١٣ر٢
اجمالي	٤١٨٩	١٠٠	٥٦٦٦	١٠٠	٤٨٧٩	١٠٠	٥٤١٣	١٠٠	٦٨٦١	١٠٠

الدخل القومى المتوقع طبقا للبدائل الخمس

جدول ٣ ـ ا

السنة / البيان / البدائل	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%
الاول	١٨٤٠	١٠٠	٢٧١٦	١٠٠	٣٧٧٥	١٠٠	٥١٢٥	١٠٠
الثانى	١٨٤٠	١٠٠	٢٩١٥	١٠٧ر٣	٤٤٤٨	١١٧ر٨	٦٣١٩	١٢٣ر٣
الثالث	١٨٤٠	١٠٠	٢٦١٠	٩٦ر١	٣٧٤٨	٩٩ر٣	٥٢١٥	١٠١ر٨
الرابع	١٨٤٠	١٠٠	٢٦٣٨	٩٧ر١	٣٨٦٥	١٠٢ر٤	٥٤٧٦	١٠٦ر٩
الخامس	١٨٤٠	١٠٠	٢٨٤٠	١٠٤ر٦	٤٣٣٦	١١٤ر٩	٦٤١٢	١٢٥ر١

المعدل السنوى لزيادة الدخل القومى

جدول ٣ ـ ب

السنة / البدائل	١٩٧٠/٦٥	١٩٧٥/٧٠	١٩٨٠/٧٥
الاول	٧ر٥٤	٦ر٧٥	٦ر٢٥
الثانى	٨ر٥٠	٨ر٢٠	٧ر٢٠
الثالث	٧ر٠٠	٧ر٢٠	٦ر٦٠
الرابع	٧ر٠٠	٧ر٦٠	٧ر٢٠
الخامس	٧ر٨٠	٨ر٤٠	٨ر٦٠

الدخل القومى المرتبط فى سنة ١٩٦٥

جدول ٣ ـ حـ

البيان / القطاع	الاول		الثانى		الثالث		الرابع		الخامس	
	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%
زراعة	٤٩٢	٢٦٫٧	٤٩٢	٢٦٫٧	٤٩٢	٢٦٫٧	٤٩٢	٢٦٫٧	٤٩٢	٢٦٫٧
صناعة	٤٢٠	٢٢٫٨	٤٢٠	٢٢٫٨	٤٢٠	٢٢٫٨	٤٢٠	٢٢٫٨	٤٢٠	٢٢٫٨
كهرباء	٣٤	١٫٩	٣٤	١٫٩	٣٤	١٫٩	٣٤	١٫٩	٣٤	١٫٩
تشييد وبناء	١٠٢	٥٫٥	١٠٢	٥٫٥	١٠٢	٥٫٥	١٠٢	٥٫٥	١٠٢	٥٫٥
نقل ومواصلات	١٥٠	٨٫٢	١٥٠	٨٫٢	١٥٠	٨٫٢	١٥٠	٨٫٢	١٥٠	٨٫٢
خدمات	٦٤٢	٣٤٫٩	٦٤٢	٣٤٫٩	٦٤٢	٣٤٫٩	٦٤٢	٣٤٫٩	٦٤٢	٣٤٫٩
اجمالى	١٨٤٠	١٠٠	١٨٤٠	١٠٠	١٨٤٠	١٠٠	١٨٤٠	١٠٠	١٨٤٠	١٠٠

الدخل القومى فى سنة ١٩٧٠

جدول ٣ ـ د

زراعة	٥٧٦	٢١٫٢	٥٧٦	١٩٫٨	٥٧٦	٢٢٫١	٥٧٦	٢١٫٨	٥٧٦	٢٠٫٣
صناعة	٧٤٥	٢٧٫٤	٨٤٥	٢٩٫٠	٦٦٣	٢٥٫٤	٦٦٨	٢٥٫٣	٦٧٦	٢٣٫٨
كهرباء	٦٨	٢٫٥	٦٩	٢٫٤	٦٦	٢٫٥	٦٦	٢٫٥	٦٩	٢٫٤
تشييد وبناء	١٣١	٤٫٨	١٤٠	٤٫٨	١١٧	٤٫٥	١١٧	٤٫٤	١١٧	٤٫١
نقل ومواصلات	٢٢٠	٨٫١	٢٢٦	٧٫٧	٢٢٥	٨٫٦	٢٢٧	٨٫٧	٢٣٦	٨٫٣
خدمات	٩٧٦	٣٦٫٠	١٠٥٩	٣٦٫٣	٩٦٣	٣٦٫٩	٩٨٤	٣٧٫٣	١١٦٦	٤١٫١
اجمالى	٢٧١٦	١٠٠	٢٩١٥	١٠٠	٢٦١٠	١٠٠	٢٦٣٨	١٠٠	٢٨٤٠	١٠٠

الدخل القومى فى سنة ١٩٧٥

جدول ٣ ـ هـ

زراعة	٦٧٤	١٧٫٨	٦٧٤	١٥٫٥	٦٧٤	١٨٫٠	٦٧٤	١٧٫٤	٦٧٤	١٥٫٥
صناعة	١١٢٨	٢٩٫٩	١٤٧١	٣٣٫٨	١٠٩٨	٢٩٫٣	١١٤١	٢٩٫٥	١٢٢٠	٢٨٫١
كهرباء	٩٤	٢٫٥	١٠٨	٢٫٥	١٠٤	٢٫٨	١٠٧	٢٫٨	١١٦	٢٫٧
تشييد وبناء	١٧٧	٤٫٧	١٨٩	٤٫٣	١٣٤	٣٫٦	١٣٤	٣٫٥	١٣٨	٣٫٢
نقل ومواصلات	٣٢٠	٨٫٥	٣٢٧	٧٫٥	٣٤٥	٩٫٢	٣٥٦	٩٫٢	٣٩٦	٩٫١
خدمات	١٣٨٢	٣٦٫٦	١٥٨٩	٣٦٫٤	١٣٩٣	٣٧٫١	١٤٥٣	٣٧٫٦	١٧٩٢	٤١٫٤
اجمالى	٣٧٧٥	١٠٠	٤٣٥٨	١٠٠	٣٧٤٨	١٠٠	٣٨٦٥	١٠٠	٤٣٣٦	١٠٠

الدخل القومى المتوقع فى سنة ١٩٨٠

جدول ٣ ـ هـ

	الأول		الثانى		الثالث		الرابع		الخامس	
	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%	اجمالى الدخل القومى	%
زراعة	٧٨٨	١٥٫٤	٧٨٨	١٢٫٥	٧٨٨	١٥٫١	٧٨٨	١٤٫٤	٧٨٨	١٢٫٣
صناعه	١٦٣٥	٣١٫٩	٢٣٩٠	٣٧٫٨	١٦٨٨	٣٢٫٤	١٧٩٣	٣٢٫٧	٢٠٢٧	٣١٫٦
كهرباء	١٤٩	٢٫٩	١٥٩	٢٫٥	١٥٦	٣٫٠	١٦٥	٣٫٠	١٨٦	٢٫٩
تشييد وبناء	٢٣٦	٤٫٦	٢٥٦	٤٫١	١٥٥	٣٫٠	١٥٨	٢٫٩	١٦٦	٢٫٦
نقل ومواصلات	٤٤٠	٨٫٦	٤٦٤	٧٫٣	٤٩٦	٩٫٥	٥٢٣	٩٫٦	٦١٣	٩٫٦
خدمات	١٨٧٧	٣٦٫٦	٢٢٦٢	٣٥٫٨	١٩٣٢	٣٧٫٠	٢٠٤٩	٣٧٫٤	٢٦٣٢	٤١٫٠
اجمالى	٥١٢٥	١٠٠	٦٣١٩	١٠٠	٥٢١٥	١٠٠	٥٤٧٦	١٠٠	٦٤١٢	١٠٠

أهداف نمو كفاءة العمل الانتاجية وأهداف نخو قوة العمل
فى البادئل الخمـــس

جدول رقم ٤ ـ أ

السنة / البيان / البديل	١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	اجمالى انتاجية الفرد	العمالة	اجمالى انتاجية الفرد	العمالة	اجمالى انتاجية الفرد	العمالة	اجمالى انتاجية الفرد	العمالة
الاولـــ	١٠٠	١٠٠	١١٨	١٢٥	١٣٧	١٤٩	١٥٤	١٨١
الثانـــى	١٠٠	١٠٠	١٢٧	١٢٤	١٦٣	١٤٧	١٩٠	١٧٩
الثالـــث	١٠٠	١٠٠	١١٤ر١	١٢٤ر٤	١٣٧ر٨	١٤٧ر٩	١٥٧ر٨	١٧٩ر٦
الرابـــع	١٠٠	١٠٠	١١٥ر٣	١٢٤ر٤	١٤٢ر١	١٤٧ر٨	١٦٥ر٧	١٧٩ر٦
الخامـــس	١٠٠	١٠٠	١٢٤ر٢	١٢٤ر٤	١٥٩ر٤	١٤٧ر٩	١٩٤ر٠	١٧٩ر٦

معدل النمو السنوى فى كفاءة العمل الانتاجية

جدول ٤ ـ ب

السنة / البيان / البديل	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الاولـــ	ـ	٢ر٢٥	٣ر٠	٣ر٥
الثانـــى	ـ	٤ر٦٠	٥ر٠	٣ر٥
الثالـــث	ـ	٢ر٨٠	٣ر٢	٣ر٠
الرابـــع	ـ	٢ر٨٠	٣ر٦	٣ر٤
الخامـــس	ـ	٤ر٣٠	٤ر٧	٤ر٤

الاجور والاستهلاك وعلاقتها بالبدائل الخمس :

ينعكس تنفيذ السياسة الاشتراكية وتطبيق اساليبها على اعادة توزيع الدخول ويتمثل ذلك فى عدة ظواهر كارتفاع النسبة المئوية للاجور المدفوعة بالنسبة للقيمة المضافة والتى كانت فى قطاع الزراعة مثلا فى سنة ٥٩/١٩٦٠ حوالى ٢ر٢٤٪ ثم ارتفعت فى سنة ٦٤/١٩٦٥ الى حوالى ٧ر٢٧٪ وفى سنة ٦٩/١٩٧٠ بلغت ٥ر٢٧٪ وكذلك واضح هذا فى قطاع الخدمات وكما هو مبين بالجدول المرفق (أ) نجد ان النسبة المئوية للاجور بالنسبة للقيمة المضافة قد ارتفعت من ١ر٧٢٪ سنة ٥٩/١٩٦٠ الى ٤ر٧٤٪ سنة ٦٤/١٩٦٥ ثم الى ٨ر٧٦٪ فى سنة ٦٩/١٩٧٠ ولعل ارتفاع هذه النسبة فى قطاع الخدمات يفسرها طبيعة هذا القطاع حيث انه له صبغة او صفة خاصة يتميز بها عن باقى القطاعات .

اما فى باقى القطاعات فان النسب مختلفة وتتفاوت صعودا وهبوطا وقد يكون ذلك نتيجة تطبيق بعض السياسات الجديدة التى يحتاج استقرارها وظهور نتائجها الى وقت كذلك قد تكون لاعادة تكوين هذه المشروعات او لكثرة المشروعات المنشأة حديثا والتى لم تعمل بكامل طاقتها بعض الاثر .

وبنظرة عامة على الاجمالى العام للاجور والقيمة المضافة فى سنوات الخطة الخمسية الاولى والمقدر كذلك فى الخطة الثانية نلاحظ ان النسبة المئوية تمثل حوالى ٨ر٤٢٪ من القيمة المضافة اجورا وذلك فى سنة ٥٩/١٩٦٠ ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٠ر٤٥٪ فى سنة ٦٤/١٩٦٥ ولكنها عادت فهبطت سنة ٦٩/١٩٧٠ الى ٥ر٤٣٪ ولكنها مع ذلك لم تبلغ سنة الاساس (٥٩/١٩٦٠) بل فاقتها ، وقد يرجع ذلك الهبوط الى ضخامة الرقم الاجمالى للقيمة المضافة المقدر تحقيقها وبالتالى تمثل هذه النسبة رقما مطلقا ضخما يدفع على شكل اجور ومرتبات ينفق معظمه على الاستهلاك .

وبمناسبة تناول الاستهلاك فى هذا المجال يهمنا ان نشير الى الجدول ب المرفق والذى يتضح منه ان الاستهلاك قد تزايد فى خلال الفترة من ٥٩/١٩٦٠ الى ٦٩/١٩٧٠ بحوالى ٦٨٪ وواضح ان معدل تزايد الاستهلاك السنوى يفوق معدل نمو السكان بكثير وينعكس ذلك على ما نلاحظه من ارتفاع مستوى المعيشة وتمتع عدد ضخم من السكان خصوصا من الطبقة الكادحة بمستوى افضل من المعيشة ، ولكن مع ذلك لم تزد النسبة المئوية للاستهلاك بالنسبة للدخل

بل بالعكس تمثل هبوط مستمر فى خلال العشر سنوات التى تبدأ من سنة ٥٩/١٩٦٠ حتى سنة ٦٩/١٩٧٠ ، وقد كانت نسبة الاستهلاك للدخل فى سنة الاساس (٥٩/١٩٦٠) حوالى ٣ر٩٠٢٪ ثم ٩ر٨٢٪ سنة ٦٤/١٩٦٥ ثم ٧٥٪ سنة ٦٩/١٩٧٠ اما بالنسبة للاستهلاك العائلى فان هذه النسبة بلغت فى هذه الفترات على التوالى ٧ر٧٥٪ ، ٨ر٦٢٪ ، ٥ر٥٣٪ ، ويرجع ذلك اساسا الى الزيادة الكبيرة التى يحققها الدخل .

وواضح ايضا ان هذه الارقام والنسب تتمشى الى حد كبير مع الدخل المقدر فى البدائل الخمس وأن كانت تتناسب وتنسجم مع بعض هذه البدائل اكثر من البعض الاخر ، كذلك لا يفوتنا ان نشير الى تقديرات الاستهلاك من بعض مجموعات السلع الاساسية فى حياة امتنا والتى يلاحظ ايضا ان الاستهلاك المقدر زيادته منها خلال العشر سنوات يقدر بحوالى ٤٠ الى ٤٥ ٪ ونعتقد ان هذه الارقام تتمشى الى حد ما مع بقية التقديرات .